

السيد وزير العدل المحترم، يبقى التفكير في إعداد ميزانية وزارة العدل لسنة 2000، تنسجم مع كل أهداف القطاع، مبادرة موقوفة التنفيذ بعد أن نصب فخامة رئيس الجمهورية لجنة وطنية تعنى بإصلاح العدالة، حيث يتوقف التصور المستقبلي وأفاق هذا القطاع والاعتمادات المالية الواجب توافرها بالضرورة، على التوصيات والنتائج التي ستخرج بها هذه اللجنة إن شاء الله.

لكن بالرغم من هذا، لم نلمس في مشروع قانون المالية الحالي وميزانية قطاع العدالة إلا ما يفيد انعكاس جزء من رؤى فخامة رئيس الجمهورية في هذا الميدان. وغاب جزء آخر نراه مهما، لا سيما فيما يخص ما يأتي :

- 1- التعويض عن الأخطاء القضائية،
- 2- تكوين القضاة تكوينا متكاملًا،
- 3- تنفيذ الأحكام القضائية.

سيدي وزير العدل، فيما يتعلق بتعويض الأخطاء القضائية كنت أنتظر أن ترد فكرة إنشاء صندوق وطني للتعويض عن الأخطاء القضائية في مشروع هذا القانون، مادام فخامة رئيس الجمهورية قد اعترف بوجود قضايا من هذا النوع يختص بالفصل فيها، حاليا، القضاء الإداري طبقا لمسؤولية الدولة عن أعمال موظفيها في انتظار، طبعا، صدور القانون الخاص الذي تنص عليه المادة 49 من الدستور حيث تنص حرفيا على أنه : "يترتب على الخطأ القضائي تعويض من الدولة. ويحدد القانون شروط التعويض وكيفياته". و ينتظر من هذا القانون إيجاد صيغة خاصة بالتعويض، كإنشاء لجنة وطنية أو غرفة على مستوى المحكمة العليا للفصل في طلب التعويض عن الأخطاء القضائية.

السيد وزير العدل، إن القاضي غير معصوم من الخطأ، فهو بشر مثلنا قد يصيب وقد يخطئ. لكن عندما يتعلق الأمر بحبس مواطن وسلب حريته وإبعاده عن الحياة الاجتماعية وما يصاحبها من تعطيل أعماله والمساس بمصدر رزقه وإيذاء سمعته وسمعة أسرته، يكون الأمر

كما أن الفلاح لا يستطيع الحصول على المساعدة، لأنه يجب أن يصرف، أولا، وأن يعمل ليعوض بعد ذلك، فهي، إذن، ليست مساعدة وإنما تعويض عن تمويل.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عندما يتقدم للحصول على التعويض يجد عددا من الإجراءات القانونية والإدارية تصعب عليه ذلك.

والنتيجة هي أن بعض الفلاحين اقترضوا أموالا من أجل حث الأرض وغرس الشتلات. لكنهم أضحووا في الأخير في حيرة من أمرهم مع الذين اقترضوا منهم فلا هم أصلحو الأرض ولا أنتجوا ولا أفادوا المواطن، بينما المال موجود وغير منتفع به . فهل من حل لهذه القضية حتى يستطيع المواطن أن يستفيد وكذا الفلاح ؟

فيما يخص قضية العقار الفلاحي فأؤكد مرة أخرى أنه لا بد أن نجد لها حلا وأن نصل إلى تسويتها . لأن التردد في هذا المجال يسبب لنا كل سنة خسارة سيسجلها علينا التاريخ لا محالة، فنجد - مثالا - أراض تابعة لمستثمرات فلاحية غائبة مؤجرة بطريقة غير شرعية وغير قانونية لفلاحين آخرين. وعليه فالفلاح الذي نشاهده في الميدان ليس الفلاح المالك للمستثمرة. وفي ولاية تيبازة يوجد إنسان ...

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد عبد الكريم دحمان، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فادن.

السيد محمد فادن: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

الزميلات والزملاء النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ينصب تدخلي على قطاع العدالة وما أدراك ما العدالة.

أما فيما يتعلق بتنفيذ أحكام العدالة، فقد وردت في مشروع قانون المالية الحالي المادة 99 التي تنص على عدم تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية عن طريق التنفيذ الجبري مباشرة من حساب الجماعات المحلية بالخرينة العمومية عند الطعن فيها بالاستئناف أو النقض أمام مجلس الدولة. وقد صادق على هذه المادة والمشروع ككل مجلس الحكومة ثم مجلس الوزراء، مما يعني ضمناً أن وزارة العدل كانت موافقة على هذا الإجراء.

سيدي الوزير، اسمحوا لي أن أقول لكم إن هذه المادة تخالف مبدأً وحكماً عاماً في قانون الإجراءات المدنية المنصوص عليه في المادة 171. فالأمر غير مقبول مهما كانت المبررات؛ لأنه لا يتعلق بنص خاص يقيد نصاً عاماً، وليس من اختصاص قانون المالية تعديل قانون الإجراءات المدنية.

ويكون مجلس الدولة -حسب عرض الأسباب الوارد تبعا للمادة المقترحة- قد أبدى نفس الاستشارة القانونية في الموضوع.

أما فيما يتعلق بانشغال الحكومة، فلا مانع يحول دون استرجاع المنفذ للأموال التي تكون قد خصمت من رصيده عن طريق القضاء وبسرعة.

ومادام الوقت يداهمني ألتمس من السيد الوزير الزيادة في أجور القضاة مادامت ميزانية قطاع العدالة قد ارتفعت. شكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد محمد فادن، وأحيل الكلمة إلى السيد يوسف ناحت فليتنفضل.

السيد يوسف ناحت: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

حينئذ خطيرا والتعويض المادي، الذي لا يزيل عنه، بالطبع، كل الشكوك، يبقى حلا وسطا لتفادي المساس بهيبة القضاء وحرمة وسلطته التي يعتبرها المواطن مقدسة.

وإذا كانت الأخطاء القضائية عفوية في الأصل وتعسفية استثناءً فمن اللائق تكوين القضاة تكويناً متكاملًا، لتفادي الوقوع في مثل هذه الأخطاء. فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان التي سبقتنا في تطوير منظومة القضاء فإن أول ما يخضع له القاضي من إجراءات، بعد استيفائه شروط معينة وبعد نجاحه في المسابقة، هو تعيينه حارساً في مؤسسة عقابية مدة ستة أشهر، شأنه شأن بقية أعوان إعادة التربية. يحرس ويتعب ويحتك بالمساجين وقد يتشاجر معهم، ليعلم عندما يوقع أمر الإيداع أو القبض أو حكم الإيداع بالجلسة أنه قام بإرسال مواطن حر إلى ذلك المكان الذي يعرفه جيدا. ويعين في المرحلة الثانية للعمل مدة ستة أشهر أخرى في مكتب محاماة ليعرف نبليها وخفاياها ويتكون أكثر. وفيما بعد يلتحق بمعهد القضاء لمدة زمنية محددة بنهايتها يعين قاضيا متربصا.

سيدي وزير العدل المحترم، إن القضاة ليسوا مرتشين كلهم ولا متعسفين ولا متحيزين، خاصة البسطاء منهم. لكن تشكل أقلية منهم ذات نفوذ خارج القضاء خطرا على العدالة والمجتمع واستقلالية القضاء. ويتعين أن تشملهم الإصلاحات بالأسبوعية وليس الترقية بالأولوية؛ لأن المواطن البسيط أو بالأحرى المتقاضى عندما يرى أن القاضي البسيط هو كبش الفداء دائما في كل مناسبة عيد يدرك أن دار لقمان ماتزال على حالها.

وحسب معلوماتي، سيعقد المجلس الأعلى للقضاء، المجتمع في هيئته التأديبية تحت رئاسة الرئيس الأول للمحكمة العليا، دورة للنظر في قضايا تأديبية في بداية الأسبوع القادم؛ وأتمنى ألا تكون قراراته شبيهة ببيت العنكبوت التي تمسك الأشياء الصغيرة وتمزقها الأشياء الكبيرة.

سيدي الرئيس، تعكس الميزانية القطاعية الاهتمام الذي توليه الحكومة التكفل بانشغالات المواطنين من خلال المشاريع التنموية والعدالة في توزيعها.

وفي هذا الإطار، من الضروري أن يغطي الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي، بعد تجميع الحسابين في مشروع قانون المالية، المشاريع بهذه الولاية. فأين نحن من مشروع جبال الظهرة الذي يضم ولايات عديدة؟ فقد استفادت ولاية الشلف منه التسمية لأن جبال الظهرة تعني في منطقتنا بلديات الظهرة وتاوقريت والهرنفة وغيرها من البلديات الموجودة بجبال الظهرة. وما ذنب هذه المناطق إذا تأخرت الإنجازات بها بالإضافة إلى التدمير واستيطان المجموعات الإرهابية بها طيلة سنوات الأزمة؟

وإذ أركز في تدخلي هذا على هذه المنطقة فلا أرى تنمية قطاعات أخرى بها ماعدا قطاع الفلاحة والغابات.

وأحيي بالمناسبة تلك المبادرات التي تقوم بها محافظة الغابات بهذه المناطق النائية وهي مشكورة، رغم قلة إمكانياتها ومحدودية ميزانيتها. وأرى أنها أقرب إلى سكان الريف والمناطق الجبلية بحكم مهامها في التنمية الريفية. وأقترح بهذا الصدد مضاعفة ميزانيتها في إطار برامج استصلاح الأراضي الجبلية عن طريق التشغيل الريفية، مدعما بذلك توصية اللجنة، وشق طرق فلاحية وإنجاز آبار وصيانتها، نظرا إلى فعالية هذه المحافظة ومبادراتها.

فإذا أريد لمناصب الشبكة الاجتماعية أن تؤدي فعلا دورا إنتاجيا وأن يستفيد منها أصحابها، فما عليكم إلا توجيهها إلى قطاع الغابات وسترون النتائج، كما رأيتموها شخصيا، وكذا الأشخاص الذين يتجهون إليها.

سيدي الرئيس، "إن هشاشة اقتصادنا بفعل تدهور أسعار البترول والمخاطر التي تهددنا في حالة التهاون في أداء إصلاحاتنا وفي دعم فعالية مؤسساتنا، أو في حالة عدم

زميلاتي، زملائي النواب، السلام عليكم.

لقد تم إعداد مشروع ميزانية التجهيز لسنة 2000 في إطار مسعى توازن دائم بين البرامج التي شرع فيها والموارد المتاحة. وفي إطار تخصيص الموارد، كانت الأولويات القطاعية للحكومة وما تزال تخص قطاعات: الفلاحة والري، السكن والتعليم العالي التي من شأنها دعم الإنعاش الاقتصادي وضمان تلبية أفضل للاحتياجات المختلفة للمواطنين. وتأتي الفلاحة أولوية الأولويات.

سيدي الرئيس، إذا كان كل هذا الاهتمام بالقطاع الفلاحي، كأولوية وطنية، ومشاكله متشابهة - وقد تطرق إليها الزملاء - فإننا نلاحظ في المقابل إهمالا للعقارات الفلاحية والمؤسسات الإنتاجية. هذا ما نؤكد به عينة من ولاية الشلف، حيث توجد 2000 هكتار بين الشلف وعين الدفلى وما يسمى اليسرية بوادي الفضة.

سيدي الرئيس، لا أتطرق إلى التحليل والمعلومات ومصادر التمويل لسبب بسيط هو أننا تطرقنا إلى هذا الموضوع في مناقشات عديدة من هذا المنبر الشعبي وأثناء الزيارات الميدانية لأعضاء الحكومة هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود إطارات تمثل وزارة الفلاحة معنا اليوم كان لها الفضل في وضع أسس دراسة وإيجاد مصادر التمويل عند إشرافها على تسيير هذه الولاية، وأحييهم بالمناسبة.

عيب أن تغمر المياه سنويا أراضي فلاحية خصبة بهذا الحجم منذ الثمانينات دون استغلالها، ونحن نتكلم عن الأولوية!

وحتى يطلع الإخوة النواب عليها فإن هذه الأراضي تقع على الطريق الوطني رقم 4 بوادي الفضة باتجاه الغرب الجزائري. وقد قضت هذه المياه على هذه الأراضي وأصبحت تهدد السكان وكذا الطريق الوطني رقم 4.

وفيما يتعلق بقطاع الحماية الاجتماعية ونظرا إلى قصر الوقت، أؤكد ما ورد في تدخل زميلي "محمد شهرة" عن معاناة هذه الفئات وتأخر المنح، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد ناحت يوسف، وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر لسهل، فليتنفضل.

السيد لخضر لسهل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

الإخوة الحضور،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

سأحاول أن أختصر تدخلتي قدر الإمكان في نقاط أراها من الأهمية بمكان، ونحن ندرس الميزانيات القطاعية.

لقد سبقني الإخوة الزملاء، وأعفوني من التحدث مطولا عن مسألة العقار الفلاحي، وهم مشكورون. إلا أن هذا لا يمنعني من طرح بعض التساؤلات، وقد تحدث السيد وزير الفلاحة في 16 نوفمبر 1998 عن الإنتاج الفلاحي وتوفير مناصب الشغل :

إلى أي مدى وصلت عملية التكفل بالنزاعات العالقة والمتعلقة بالثورة الزراعية؟

إلى أين وصلت عملية المحافظة على الأراضي الفلاحية؟ وهل الوزارة تساند سياسة دعم تربية الإبل خاصة في الصحراء، وقد سبقني الزميل مولاي الهاشمي إلى الإشارة إليها؟

وماهي الإجراءات المتخذة في هذا الشأن؟

وهل تم التفكير في القانون المتعلق بالتنمية الريفية؟

أما فيما يخص الصناعة وإعادة الهيكلة، فسأطرح مسألة واحدة ووحيدة. لا يخفى على السيد الوزير وجود مصنع في ولاية النعامة كلف خزينة الدولة مبلغ 42 مليار سنتيم لكنه لم يغلق نهائيا ولم تبدأ الأشغال به.

المشكل الوحيد المطروح الآن: هو أن عتاد هذا المصنع

مراعاة الصرامة في تسيير الأموال العمومية" هو طرح قدمته الحكومة في تقديمها مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000. وهو تحليل منطقي لا يمكننا التهرب منه. لكن إذا لاحظنا الواقع وجدنا أملاكا عمومية تابعة للمؤسسات العمومية التي تم حلها منذ سنوات في وضعية مهملة وعرضة للتخريب والاستعمال غير الشرعي والتآكل بفعل العوامل الطبيعية بسبب عدم استعمالها. ويخص هذا الوضع عينة من المؤسسات الموجودة على مستوى الولاية وسأتطرق إليها حسب برمجة القطاعات.

ومادنا نناقش قطاع الفلاحة دائما، أتطرق إلى قضية الديوان الجهوي للتموينات والمصالح الفلاحية "بتنس". يعرف هذا الديوان الذي تم حله نفس الوضعية من حيث وجود ممتلكاته مهجورة ومجمدة، دون أن يتخذ أي إجراء نهائي لإيجاد حل له قصد استغلاله. وتشمل ممتلكاته وسائل هامة تتمثل في عدد كبير ومتنوع من العتاد الفلاحي المتكون من الشاحنات والسيارات الجديدة بالإضافة إلى غرفتي تبريد جديدتين لم يتم استعمالهما.

كل هذه الوسائل مجمدة منذ عامين دون أن تقوم لجنة التصفية باتخاذ قرار لضمان استغلالها. ولست بحاجة إلى إبراز أهمية التجهيزات التي ذكرتها سابقا.

سيدي الرئيس، إذا كان الرجال يعوضون هذه الممتلكات في حالة ضياعها وعدم استغلالها فمن يعوض كفاءة الرجال وإجبارهم على التقاعد في أفكارهم وقدراتهم؟ خاصة إذا علمنا أن الدولة قد صرفت على تكوينهم أموالا طائلة وحنكتهم التجارب الميدانية ثم نراهم يتقاضون رواتبهم دون أي مردود رغم أنوفهم. فلماذا لا تستغل الوزارة هذه الإمكانيات المادية والبشرية المجمدة بهذه الولاية؟ ويبقى السؤال مطروحا، ويحتاج الحل، في نظري، إلى إجراءات وليس إلى أرصدة مالية.

أما فيما يخص قطاع العدل، فأقترح إعادة النظر في زيارة المراكز كما كانت عليه سابقا.

لماذا لم يفتح المجلس القضائي لولاية النعامة إلى حد الآن؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: نوقف الجلسة مدة ربع ساعة لنكمل بعد ذلك ونستمع إلى ردود بعض الوزراء.

إيقاف الجلسة واستئنافها (18 سا 05 د-18 سا 25 د)

السيد رئيس الجلسة: نستأنف أشغالنا، وأحيل الكلمة إلى السيد ابن عمر مخلوف، فليفضل.

السيد ابن عمر مخلوف: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أيها الحضور جميعا،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

دون مقدمات ونظرا إلى كثرة القطاعات المبرمجة، سأحاول أن أسجل جملة من الملاحظات. وأبدأ بقطاع الفلاحة لأنتطرق إلى بعض النقاط على عجل، لأن الوقت، في الحقيقة، لا يكفي:

فيما يخص قضية القطب الفلاحي، فهو قرار من قرارات الدولة الجزائرية، مثلما ذكر زميلي من ولاية معسكر صباحا، واتخذ فعلا ونظم يوم دراسي. فما مصيره إذ لا نسجل أية إشارة إليه؟

وفيما يتعلق بعقود الامتياز، نود تقويما للعملية. ونسجل عليها بعض الملاحظات فيما يخص اختيار الأراضي، حيث تختار مساحتها مركزيا ليشرع محليا في البحث عنها. وبلغ الأمر حد الاضطراب -أحيانا- إلى استصلاح أراضي الخواص! كما نلاحظ محليا ضعف التنسيق بين مصالح الفلاحة ومصالح الغابات والمشرفين على المشروع من حيث أبوة المشروع. فيريد بعض أصحاب عقود الامتياز إنجاز بعض الأشياء المتعلقة بالفلاحة لكن يشتكى في بعض الأحيان من ذلك،

مايزال يتآكل. وللعلم، لقد تكلمت عن هذه المسألة السنة الماضية وأعيد طرحها اليوم بالحاح. ومادام الجميع يتكلمون عن الأموال العمومية وغيرها فقد أردت الاستفسار عن هذه المسألة.

تطرح قضية أخرى أتساءل عنها بمرارة. فمادام التعاون عن طريق الشراكة مع دول أجنبية قائما وأذكر على سبيل المثال لا الحصر المملكة العربية السعودية مثلما أشار إليه بالأمس السيد كاتب الدولة المكلف بالجالية في رده، حيث تمت معها شراكة في مجال إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والعصير، وهي معلومة رسمية بالطبع، فما المانع من تسجيل ولايتنا ضمن هذا الإطار؟ ألا يكفيها أن توجد في منطقة نائية وتحرم من أمور عديدة لينشأ في آخر المطاف مصنع واحد فيها ويبقى مغلقا. فلا هو فتح ولا استفادات الدولة أمواله ولا المواطنون إياه ولا حد من البطالة التي هي في تزايد مستمر!

وأنتقل بسرعة إلى قطاع العمل والحماية الاجتماعية. فقد كانت لصندوق الضمان الاجتماعي في جوان 1998 مستحقات تقدر بمبلغ 57 مليار دينار ثم انخفض هذا المبلغ إلى 35 مليار دينار.

والسؤال المطروح الآن هو: هل تم تسديد القسط الأخير من مديونية الإدارات العمومية؟ وهي مسألة هامة جدا في رأيي. وهل تم التفكير في إلغاء المادة 44؟ والسيد الوزير يعلم ذلك جيد.

أما فيما يتعلق بقطاع التكوين المهني، فلقد أنشئ في ولاية النعامة معهد وطني للفلاحة. إلا أن الإشكال المطروح في الوقت الحالي هو معاناة مركزين بهذه الولاية: أحدهما في دائرة عين الصفراء والآخر في دائرة المشرية، خاصة في مجال التسيير. وسنمكن السيد الوزير لاحقا من هذه المسائل بأدلتها حتى يتسنى له اتخاذ الإجراءات اللازمة.

أما السؤال الأخير الموجه إلى السيد وزير العدل فهو :

أشير كذلك إلى الحواجز المائية وضرورة الاعتناء بها، وكذا إلى تشجيع الشباب على الاستثمار في قطاع الفلاحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والطرائق الموجودة. وقد أشرنا إلى ذلك سابقا فليعذرني السيد الوزير على تكراره.

وأقترح دراسة ملفات الشباب بصفة جماعية بحضور البنوك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والغرف والمنتخبين حتى يحدث التنسيق ولا يخبر البنك الشاب الذي يريد الاستثمار في القطاع الفلاحي بأنه مجال مشيع. وللعلم، لم أستوعب هذا إلى حد الآن في ولاية تعد فلاحية. كما تعد وزارة العمل طرفا.

فيما يتعلق بالتضامن الوطني والحماية الاجتماعية فهما وزارتان هامتان. ولكن أتساءل: هل تملك الوزارتان الإمكانيات اللازمة لسياستهما؟ نحن نحاسب لكن ما المتوفر في المستويين المركزي والمحلي؟ فنحن نلاحظ أن مديريات المصالح الاجتماعية في المستوى الولائي تفتقر إلى التأطير البشري الكافي ناهيك عن وزارة التضامن الوطني التي تفتقر تماما إلى التأطير المحلي مما يؤدي إلى عجزها عن المتابعة مع عدم توفر المورد البشري والوسائل المادية. فقد تحدثنا مع إطارات عن المشروع الفلاني في الولاية الفلانية فردوا علينا بالنفي. وعليه، تسيير لجان التضامن المحلي بطرق غامضة حسب الولايات. والغريب هو وجود مصلحة التضامن والعائلة بمديرية النشاطات الاجتماعية في المستوى الولائي، وهو أمر غريب إذا علمنا أنه توجد وزارة تهتم بذلك!! لهذا أرى وجود تداخل يستدعي تنسيق الجهود -مثلا قلناه عن مصالح الفلاحة والغابات- وتوفير الإمكانيات حتى إذا قامت الهيئة التشريعية أو الهيئات المراقبة، الوزارة أو ممثليها، بالمحاسبة تكون لديها الأطر فعلا حتى تكون المعلومات دقيقة. وأثنى بهذه المناسبة المبادرة الحضارية التي قامت بها وزارة التضامن الوطني بإرسالها إحصائيات إلينا. وهي مبادرة حضارية تستحق التنبؤ، فعلا، مع التمنيات بالتوفيق لعمال القطاعين ولكل القطاعات الأخرى.

بالإضافة إلى بعض النزاعات وسوء التفاهم من هذا القبيل.

فيما يخص برنامج التشغيل الريفي الذي يموله البنك العالمي، فما هي أهدافه؟ وهل هو برنامج اجتماعي محض أم له بعد تنموي شامل؟ وهل يقوم بقييمه على أساس مناصب الشغل التي يوفرها؟

فلا ينبغي أن يتم التقييم، في تصوري، على أساس عدد مناصب الشغل، وإن كان ذلك مهما، بل لا بد من بعد تنموي شامل.

ومادنا نتحدث عن البعد التنموي الشامل، أقترح في هذا المجال إسناد دور إلى مصالح الفلاحة والغابات في متابعة البناء الريفي. فالملاحظ أن برنامج البناء الريفي لا تعنى به إلا مصالح البناء، وأعتقد أن الكلام عن البناء الريفي يجرنا إلى التطرق إلى التشغيل الريفي. ويندرج كل هذا في إطار التنمية الريفية، فحتى القيام بعمليات إزالة الحجارة من بعض الأراضي يمكن استعمالها في البناء مباشرة، مما يؤدي إلى تخفيض الكلفة وإلى استقرار الفلاحين في أراضيهم. لكن يتطلب هذا الاستقرار توفير الموارد المائية - وقد تطرق إلى ذلك زملائي من نفس الدائرة الانتخابية ومايزال زميل آخر سيتدخل- والاهتمام بالمحيطات المسقية، وتخصيص حصة مائية للمساحات المشجرة، أي ضمان حد أدنى من الحصص المائية وإيجاد بدائل لعملية ردم الآبار غير المرخص بحفرها.

وأود أن أشير، في إطار الاهتمام بالمحيطات المسقية، إلى قضية إصلاح قنوات السقي. فقد برمجت الوكالة الوطنية للمحيطات المسقية، على سبيل المثال، هذه العملية في ولايتنا لإصلاح 400 كلم من قنوات السقي. وتقدر نسبة الإنجاز بـ 4 كلم سنويا. وبعملية حسابية علينا أن ننتظر قرنا لإصلاح الأربعمئة (400) كلم هذه ليتحطم آنذاك من جديد ما أنجز منها.

وبالتالي، أظن أن الحل الوحيد اليوم يتطلب منا جميعا التفكير في إيجاد صيغة لإعادة النظر في المنظومة الاجتماعية ككل لكي تبنى على قواعد سليمة تسمح بتوفير التمويل الحقيقي لهذا الصندوق. وللعلم، فقد كان في السبعينات والثمانينات يشارك 7 إلى 9 عمال من أجل تقاعد متقاعد واحد، بينما يشارك اليوم عاملان من أجل تقاعد متقاعد واحد!! وعليه فقد انقلب هرم الصندوق الوطني للتقاعد، ولم يعد بإمكانه الاستمرار باشتراكات العمال الحاليين بعد غلق المؤسسات وتسريح العمال. لهذا، أصبحت عملية إعادة النظر ضرورية. فلتكن لنا الشجاعة جميعا - بما في ذلك الحكومة والأطراف الاجتماعية- لطرح هذا الموضوع بكل وضوح والعمل على إيجاد صيغ ملائمة لتمويل هذا الصندوق لتمكين من ضمان معاشات المتقاعدين.

2- قطاع الفلاحة: والله بودي شكر كل العاملين في قطاع الفلاحة بما فيهم الإطارات المركزية والفلاحين. ولكن أقول، بكل صراحة، إننا ندور في حلقة مفرغة في هذا القطاع، لكوننا لم نحل المشكل القائم مادامنا نستورد حوالي 3,5 ملايين دولار من المواد الزراعية من الخارج ومنها الحليب والقمح والصوجه والذرة... إلخ. وعليه، ينبغي إعادة النظر كليا في استراتيجية فلاحتنا. فهل نستطيع حل مشكل الفلاحة في بلادنا وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالأراضي المجزأة إلى قطع صغيرة مساحتها هكتاران يتكفل كل فلاح بقطعة منها؟! يستحيل ذلك بالطرق المستعملة حاليا.

ويقودني هذا إلى الحديث عن الفلاحة الصحراوية. فأقول لكم، إخواني، لا يمكن زراعة القمح في الصحراء- وأنا أتحمل مسؤوليتي في ذلك- فأنتم مخطئون. فالصحراء يلائمها غرس النخيل وزراعة القطن والبواكير، قوموا بغرس هذه الأخيرة وصدروها إلى الخارج- كما تفعله إسرائيل والأردن وفلسطين- فهذا هو الحل. أما أن نقول: يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي بزراعة القمح في الصحراء فهذا أمر مستحيل!! وللإشارة فقد ضاعت المزرعة النموذجية لقاسي الطويل. فزراعة القمح تكون بالهضاب

أما المشكلة المطروحة في قطاع التشغيل فتتمثل في كثرة المتدخلين، حيث نجد كلا من مديرية التشغيل والتكوين المهني، ومندوبية تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية للتشغيل والوكالات المحلية للتشغيل، كما نسجل تداخلا في المهام. فكاد التشغيل أن يضيع في كل هذا.

كما يلاحظ عدم التنسيق بين مصالح الصحة والحماية الاجتماعية. وتتمثل بعض الإشكاليات المطروحة في ضعف منحة المكوفين وميزانية دور العجزة، وقد تحدث الزملاء عن منحة 29 دج. كما تحتضن بعض دور العجزة المختلين عقليا، للأسف الشديد. وألح على قضية العناية بالأحداث المنحرفين خاصة الفتيات حتى لا يقعن فريسة الشارع.

أما فيما يخص قطاع الصناعة، فنلاحظ أن إجراءات الحل بطيئة. وأذكر في هذا الشأن على سبيل المثال: المؤسسة الوطنية للأقفال والخردوات، التي بقيت أجهزتها مهملة، ومؤسسة صناعة الأحذية والجلود حيث تعرف ولاية معسكر نظير ما تحدث عنه الإخوة من البيض. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الأخضر الأخضر.

السيد محمد الأخضر الأخضر: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي الرئيس،

ينحصر تدخلي هذه الأمسية في قطاعين :

1- قطاع العمل والحماية الاجتماعية : النقطة الوحيدة التي أريد أن أركز عليها في هذا القطاع هي الصندوق الوطني للتقاعد. فقد تأكد اليوم أنه لا حل لهذا الموضوع إلا بإعادة النظر الشاملة والكاملة في منظومة الضمان الاجتماعي. فنحن نقدم حلولاً ترقيعية كل عام، فنضيف وننقص ونخصص في الميزانية 16 مليارا أو 18 مليارا لا تفي بالغرض. ففي كل شهر ينتظر المتقاعدون معاشاتهم فتراهم يجوبون ساحة أول ماي كل يوم.

السيد رئيس الجلسة: أضيف لك دقيقة.

السيد محمد الأخضر الأخضرى (يوصل): خلاصة تدخلتي أن الحلول الترقيعية المتبعة منذ الثمانينات إلى يومنا هذا في الفلاحة لم نذهب بها بعيدا. أقول هذا دون المساس بمصداقية إشارات القطاع الفلاحي ولا بقدراتهم بل بالعكس. لقد أثبتوا جدارتهم وإخلاصهم ولكنهم ضحايا قرارات سياسية فوقية تحب ممارسة السياسة. فبالطبل والمزمار وأمام الكاميرا يقال إننا نهتم بالفلاحة بينما لم يتحقق شيء. لذا يجب إعداد برامج كبرى لتنمية الصحراء والهضاب العليا، من خلال توفير المياه واتباع التخصص. فمثلا المنطقة المنتجة للحليب تخصص في ذلك والمنطقة المنتجة للقمح تخصص فيه وتخصص في البواكير منطقة الصحراء. وبهذه الطريقة نبني سياسة فلاحية تكون في خدمة الوطن ونتمكن من خلالها من التفكير في تحقيق الاكتفاء الذاتي إن شاء الله، وشكرا لكم سيدي الرئيس .

السيد رئيس الجلسة: شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد محمود خذري، فليتنفضل.

السيد محمود خذري: شكرا،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء.

لقد استرعت انتباهي نقاط عديدة أذكرها فيما يأتي :
ففيما يخص قطاع العدالة، سيدي الرئيس، أذكر السيد وزير العدل المحترم بأن عددا من الزملاء النواب أثاروا نقطة هامة، خلال مناقشة برنامج الحكومة في أوت 1997، تخص تأليف كتاب "دليل الجزائر" قام بتأليفه مجموعة من المترجمين والمؤلفين ووزع بالخارج. ويتضمن شتما وسبا وقدحا وتجريحا لفئات من أفراد الشعب الجزائري ومجموعات منه. ويسمى هذا في قانون العقوبات " التحامل أو القدح أو القذف في مجموعات عنصرية ". وعندما أجاب السيد رئيس الحكومة أحمد أويحي من هذه المنصة تعهد بالأمر بالمتابعة الجنائية. ولقد تحركت بالفعل الدعوى الجزائية. وطرح

العليا. أما في الصحراء فيجب تشجيع الفلاح على غرس النخيل وزراعة البطاطا والقطن والخضراوات والفول السوداني. وهي منتجات بإمكاننا تصديرها. لذا وجب الاهتمام بمنطقة الهضاب العليا في زراعة القمح وإنجاز مشاريع كبيرة بها، وإن تطلب منا الأمر جلب المياه من الصحراء وهذا بتجند كل الأمة. وهذه هي المشاريع التي تحيي الأمة. بالإضافة إلى هذا لم ينعم الله علينا بالأمطار رغم الصلاة. وأشكر إشارات هذا القطاع، الذين لا أشك في نيتهم، ومن خلالهم كل الفلاحين على الجهود المبذولة. ويقودني هذا أيضا إلى الحديث عن فلاحي الجنوب بشأن التمور التي تحدث عنها الفلاحون الذين تعبوا، إخواني، لقد باعوا نخيلهم من أجل تسديد الديون ولم يتحملوا عبء الكهرباء فباعوا تلفزيوناتهم وثلاجاتهم ومنازلهم وأضحوا فقراء من أجل تسديد فواتير الكهرباء؛ إنهم في غبن كبير.

أما عن تسويق هذه التمور فهذه الأخيرة مكدسة اليوم في وادي ريغ أو ورقلة أو في الطيبات أو الحجيرة أو الوادي أو غرداية وكذا في بسكرة وطولقة ولا أحد يشتريها. وإذا كانت الدولة تعتبر التمور زراعة استراتيجية فلتدعمها مثلما تدعم زراعة القمح وإنتاج الحليب، وما دام فلاحو الجنوب يشجعون كل يوم على غرس النخيل فإن النخلة -للعلم- تستلزم منهم جهودا كبيرة وانتظار 6 أو 7 أو 10 سنوات كاملة لتبدأ في الإثمار.

لذا أقول لإخواننا في قطاع الفلاحة، مع أننا لا نجحد الجهود المبذولة، مانزال بعيدين إذا لم نحدث ثورة حقيقية في العقول من أجل إنجاز مشاريع كبرى تخدم الفلاحة وتمكننا من التفكير في الاكتفاء الذاتي.

وما نلاحظه اليوم أن تمورنا موظبة في تونس ولحوم خرفان الشريعة وأولاد جلال تقدم في مطاعم فاخرة بإيطاليا. بل لقد قيل لي: إنها وصلت إلى إسرائيل! إن ثروتنا الوطنية تهرب دون رقابة، هذا عار علينا ومصيبة!! وعليه أظن أنه إذا وجدت نية حقيقية لتطوير قطاع الفلاحة فيجب أن ننجز مشاريع كبرى...

إلى الأوراس إلى " حمر خده " و" الرفاعة " ، حيث يعيش الناس الفقر 12 شهرا- على مدار السنة - وهم صابرون على ذلك والحمد لله.

وعليه، السيد الرئيس، نود أن يحدث التوازن. ولماذا توقف المشروع الألماني في مجال الفلاحة الجبلية المتعلق بغرس مليون شجرة الذي شرع فيه؟

أما المساحات المسقية فتبلغ نسبتها في ولاية باتنة 3٪، وقد بلغ الفقر بها حدا لا نظير له.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نود من وزارة الفلاحة أن تختار المناطق التي تنجز فيها محيطات الامتياز بولاية باتنة. ولقد قلنا إنها لم تنجز في المناطق ذات المردودية بينما أنجزت في مناطق أخرى.

وفيما يخص السيد وزير الصناعة، أود لفت انتباهه - مع السيد وزير الفلاحة - إلى وحدة الإسمت بعين توتة. فإما أن توضع لها مصفاة تمنع التلوث وإما قمنا بتحريض الفلاحين . فقد تضررت الفلاحة في كل من عين توتة وبني فضالة وبني معافة من التلوث وسيمتد الضرر إلى صحة الأطفال والسكان ككل. ويعرف السيد وزير الصناعة وكل الإخوة تلك الجهة التي تنتشر فيها الفلاحة الجبلية التي يقتات منها المواطنين. فإذا تسرب هذا الإسمت فسينزح المواطنون إلى الجزائر ملجؤهم الوحيد فيحدث الاكتظاظ.

فيما يخص قطاع التضامن الوطني، أود من السيدة الوزيرة -المشكورة على تبليغ كل نائب حجم الإعانات الممنوحة لولايتيه -موافاة كل نائب بحجم الإعانات التي منحت لكل ولايات الوطن حتى تتوفر الشفافية. فنقدر مدى الشفافية والتوزيع العادل واحترام التوازن الجهوي والفئوي، باعتبارنا نوابا وطنيين. فبقدر ما أمثل ولاية باتنة يمكنني أن أتكلم عن ولايات وهران والنعامة وتيزي وزو وأقوم بالمقارنة . فهذه أموال الدولة. فما قامت به السيدة الوزيرة هو خطوة وبارك الله فيها ...

بعد سنة سؤالا شفويا على السيد وزير العدل آنذاك- وأنا أتكلم مع وزارة العدل كمرفق عمومي مستقر- حيث تمت متابعة ستة (6) أشخاص جنائيا أمام محكمة سيدي امحمد. لكننا لم نسمع منذ ذلك الوقت شيئا عن هذه القضية.

وعليه، بودنا أن يخبرنا السيد وزير العدل عن مآل هذه القضية. فنحن لن نسكت عنها ما دمنا قد أثرناها وشرع فيها. فلا بد من معرفة مصيرها حتى نتمكن من تكريس ثقافة عدم إنساء بعضنا البعض مثل هذه الجرائم .

هذا من جهة ومن جهة أخرى، لقد زارنا وهو مشكور السيد وزير العدل المحترم في باتنة في حملة التوام، وتفضل بتفقد مجلس باتنة الذي برمج مشروعه في 4 جوان 1989 برخصة برنامج. وما دام السيد وزير المالية الموقر يسمعي، فلقد قيم بمبلغ 3,4 ملايين سنتيم، وأعيد تقييمه خمس (5) مرات ليصل بذلك إلى حوالي 30 مليار سنتيم! ولقد وقف السيد الوزير على نسبة الإنجاز به.

وللعلم، لا أريد في هذا المقام ذكر المجالس التي برمجت بعد مجلس باتنة وتم تدشينها حتى لا أتهم بشيء آخر.

وعليه وبعد عشر سنوات، أقول: تسجل لا مبالاة، ولا أقول اختلاس أو تهاون. فأتموا هذا الإنجاز أو قوموا بتخزين القمح فيه فذلك أحسن من أن تتساقط عليه الأمطار فينهار بأكمله، أو على الأقل أرسلوا مجلس المحاسبة لنعلم لماذا يحدث هذا الأمر. فلنقم به الآن ونرتاح منه.

أما فيما يتعلق بقطاع الفلاحة، فقد تكلمت البارحة مع الأخوين مصطفى وبلقاسم وقلت لهما إننا نتأسف في الأوراس على ما أصاب التمور هذه السنة في الجنوب. كما قلت لهما لقد أصابت نخيلكم الجائحة ووجدت ما تصيبه أما نحن فلم تجد ما تصيبه إلا "العرعار والحجارة". واقترحت عليهما تبادل المناطق وليصعدوا

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أسأل بداية الجهاز التنفيذي، الممثل في السادة الوزراء، ألا يضيق ذرعا بنواب المجلس الشعبي الوطني لأن ثمة سنة هي سنة التدافع، كما قال الله تعالى " ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض " .

أريد أن أتطرق -أولا- إلى ما يبدولي الأهم في جدول أعمال اليوم وهو قطاع الفلاحة والصيد البحري. وأظن أن الكثير يشاطرونني الرأي في أن الأمة التي لا تنتج قوتها محكوم عليها بالزوال.

وها نحن، أيها السادة، نعتمد على البترول ونترقب الأسواق العالمية. فنفرح إذا ما ارتفع سعر البرميل، ونشد قلوبنا وتضطرب ميزانية الدولة إذا ما انخفض فنذهب ذات اليمين وذات الشمال بحثا عن الموارد والإعانات عن طريق الديون الخارجية أو عن طريق فرض الأتاوى على المواطن.

والسؤال المطروح هو: كيف لشعب كعشع الجزائر أن يجوع أو يتدنى مستوى معيشتته؟! كيف له أن يحرم ويعاني الفقر والتشرد وله من الخيرات ما أطمع فيه المستعمر قديما وحديثا، وهو يعيش على أرض شاسعة مترامية الأطراف؟! كيف وهو يطل على بحر بشاطيء طولها 1200 كلم يزخر بالخيرات؟!

سيدي الرئيس،
إن المورد الوحيد والمتجدد هو الفلاحة ولا فلاح دون فلاح. والفلاح اليوم كالمجاهد لم يضع سلاحه ولا يريد ولا يستطيع تغيير نشاطه كغيره من ذوي "البزنسة" أصحاب الربح السريع.

ورغم هذا فهو يعاني :
- الجفاف وذلك أمر الله لا اعتراض عليه،
- نقص المياه الجوفية من جراء الجفاف،
- ذهاب المياه من أمامه (أي السدود) إلى جهات أخرى

السيد رئيس الجلسة: أضيف لك دقيقتين .

السيد محمود خذري (يواصل): هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرفع في أسعار الماء والمازوت والكهرباء فنتحمل كل ذلك، بينما تمنح الملايير دون حسيب أو رقيب، وكان الواحد يمنحها من صرة الخليفة هارون الرشيد. فكل من لم يجد ما ينفق يؤسس جمعية ويصنع ختما ويتوجه إلى الوالي أو إلى الوزارة ليستفيد .

وعليه، إن توفرت الأموال بكثرة فليكن ذلك. أما إذا رفعنا أسعار الماء والوقود فليسלט - على الأقل- على كل من يمنع سنتيما المحاسب العمومي والمراقب المالي وأمين الخزينة. فإن صرح بأنه سينفق ذلك على التعليم في إطار جمعية خيرية ثم أنفقه لأغراض شخصية فليودع السجن حينئذ .

بالتالي، لا أقبل، شخصيا، التصرف بهذه الكيفية، وسأواصل الحديث عن ذلك.

إخواني، فلنتصرف مثل هذا التصرف يوم تتوفر لدينا الأموال. أما أن نرفع للمواطن أسعار الماء والمازوت وأسعار كل شيء هذا من جهة ويستفيد كل من ينشئ جمعية من جهة أخرى، فهذا الأمر ما أنزل الله به من سلطان ومحرم في كل الشرائع! شكرا سيدي الرئيس (تصفيق).

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد محمود خذري، أحيل الكلمة إلى السيد ابراهيم زمولي .

السيد ابراهيم زمولي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء والوفود المرافقة لهم،

السيدات والسادة النواب،

أيها الجمع الكريم،

أما فيما يخص قطاع العدل، وما دنا بصدد مناقشة مشروع قانون المالية، أتوجه إلى السيد وزير العدل بسؤال عما خصصته الوزارة لدفع المستحقات المتأخرة لبعض الخبراء المعتمدين قضائيا. فقد أنجزوا المهام الموكلة إليهم ولكن لم يستلموا إلى حد الآن مستحقاتهم ومنهم من لم يستلمها منذ خمس (5) سنوات!

وقد سلمت لسيادتكم نسخة، مثالا على هذه الحالة، التي راسلتكم بشأنها رئاسة الجمهورية بتاريخ 31 أوت 1999، وقد أحلتكم بتاريخ 29 أوت 1999 شكوى أحدهم إلى السيد النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر لكن إلى حد الآن دون جدوى.

فأرجو من سيادتكم أخذ هذه الملفات بعين الاعتبار كما وعدتموني الآن مشكورين، والسلام عليكم .

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأخ، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد حويشي .

السيد محمد حويشي: شكرا .

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة نواب الشعب،

السلام عليكم.

يتمحور تدخلي حول قطاعي الفلاحة والعمل والحماية الاجتماعية.

1- قطاع الفلاحة: رغم حساسية هذا القطاع وأهميته في الحفاظ على توازن الاقتصاد الوطني، نلاحظ عدم التحكم في السياسة المتبعة لتنميته وتطويره، بالإضافة إلى عدم وضوح أهداف البرامج المسطرة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال نسجل الإهمال الكبير للأراضي الصالحة للزراعة الواقعة في الهضاب العليا والسهول، والتي تعتبر أراض خصبة وجاهزة للإنتاج ولا تتطلب

(مهما كانت المبررات)،

- غلاء التكاليف وأسعار المازوت وآلات الحرث والحصاد،
- بطش يد الإرهاب خاصة في المناطق النائية.

هاهي ولاية معسكر، التي كانت تغطي احتياجات ولايات عديدة من البطاطا والبصل والحبوب والزيتون الذي اشتهر حتى في بعض الدول الأجنبية (La sigoise) والبرتقال بالمحمدية، تعاني اليوم؛ ويشاهد الفلاح كيف تتعرض أرضه للتصحّر في سهل " غريس" وكيف تموت شجرة الزيتون والبرتقال في محيطي " هبرة" وسيث".

سيدي الرئيس، قد تكون للمسؤولين المحليين مبرراتهم في ردم الآبار التي حفرت بطريقة غير قانونية في سهل "غريس"، ولكن يطالب الفلاح بالبدل. وهو مستعد لدفع ثمن الماء إذا جلب له من سد " ويزغت" الموجود في المنطقة. وهو في بعض بلديات الولاية (البرج - خلوية - عين فارس- عين فراح - وادي الأبطال) مستعد لمضاعفة الجهد إذا ما أصلحت بعض الحواجز المائية الموجودة في المنطقة والتي قد يسقي الواحد منها حتى 100 هكتار.

سيدي الوزير، لقد تضرر محيطا سيث وهبرة للأشجار المثمرة (3500 هكتار بسيث و6500 هكتار بهبرة) كثيرا من الجفاف وصعود الأملاح. ولا يطالب الفلاحون بهما بكمية من المياه لزيادة الإنتاج، والمقدرة بستين مليون (60) م³، وإنما يطالبون بكمية تضمن لهم فقط حياة الأشجار وتقدر بخمسة وأربعين مليون (45) م³ علما أن المنطقة يحدها شرقا سد فرثوث وغربا سد الشرفة، وهما سدان محسوبان على الولاية .

ويبقى في الأخير التساؤل مطروحا- كما سبقني إلى ذلك نواب ولاية معسكر- عن القطب الفلاحي، فلا نعرف إلى حد الآن شيئا عن التدابير الميدانية المتخذة أم أنه مجرد وسام لمنطقة فلاحية تعاني النسيان.

ملائمة وإنجاز سدود وحواجز مائية تنهار قبل استغلالها بالإضافة إلى تجهيز الآبار بأنواع من الهوائيات لا تقاوم الرياح ودون وجود مصلحة للصيانة.

أما فيما يتعلق بالعقار الفلاحي، فالسؤال المطروح بشأنه هو: ماهي السياسة التي رسمتها الوزارة لحل مشكل العقار الفلاحي الذي يمثل أحد العوائق التي تقف أمام استغلال الطاقات الفلاحية بكل ثقة واستقرار؟ ورغم المحاولات العديدة لتنظيم هذا المجال وجعله في خدمة التنمية الفلاحية والاقتصاد الوطني بصفة عامة، فقد بقيت النتائج المسجلة في الواقع، دوماً، محدودة وهزيلة. فلماذا؟ وهل يوجد مخطط جديد يأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع، ويسعى إلى رسم سياسة بديلة تعتمد الشفافية والوضوح، وتثمين الطاقات والكفاءات التي تسعى بصدق إلى النهوض بهذا القطاع .

والسؤال الأخير هو: هل فكرت الوزارة، على الأقل، في مسح الفوائد المترتبة على ديون الفلاحين ؟

2- قطاع العمل والحماية الاجتماعية : أرى أن يعزز مكتب النشاط الاجتماعي بالبلديات لتمكينه من تقديم مساعدات الشبكة الاجتماعية وإيصالها إلى المعوز والمحروم والوقوف أمام كل الانحرافات .

كما نطالب بالسعي إلى حماية الفئات العاملة لدى الخواص من حيث الأجر والضمان الاجتماعي. وشكراً والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكراً، أحيل الكلمة إلى السيد محمد المختار طرابلسي.

السيد محمد المختار طرابلسي: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة الحضور،

تكاليف كبيرة لتحقيق إنتاج وفير، وتم التوجه نحو أراض ما تزال غير صالحة ويتطلب استصلاحها أموالاً ضخمة. ويعتبر هذا التوجه في تصوري غير سليم ولا يؤدي إلى تحقيق ما نطمح إليه من زيادة في الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة وأن عمليات الاستصلاح المعتمدة تتطلب وقتاً طويلاً لا يمكن معه مراقبة ما تنفقه خزينة الدولة، التي أصبحت أموالها تنفق في هذا المجال بأهداف بعيدة عن التنمية الفلاحية.

لذلك يفرض علينا الواقع الرجوع إلى أراض مهيأة تتوفر على كل الإمكانيات الطبيعية والمناخية ولا ينفصها إلا الدعم القليل باستخراج المياه الجوفية. ومن الضروري توجيه جزء من الأموال المرصودة للاستصلاح إلى الأراضي الموجودة بالشمال.

لهذا أوجه ندائي إلى الوزارة المعنية والمتمثل في ضرورة الاهتمام بالعقار الفلاحي وإبعاده عن سياسة البنزسة التي مورست في هذا القطاع. ونحن نجني نتائج هذه الممارسات السلبية في واقعنا المعيش .

كما نطالب بانتهاج سياسة صارمة واضحة المعالم في هذا الميدان، والاعتماد على استراتيجية شاملة لإصلاح هذا القطاع المتدهور وإدراجه ضمن البرامج الكبرى من حيث الأهمية وتزويده بالوسائل الضرورية وبالآليات التي تساعد على إنعاشه والاعتماد على البحث العلمي وتطويره وتزويده بالوسائل الضرورية وفق ما تتطلبه عصرنة الفلاحة، حتى تتماشى ومقتضيات البلاد واحتياجاتها وهدف الاكتفاء الذاتي على الأقل.

فيما يخص المحافظة السامية للسهوب التي تغطي 19 ولاية من الوطن وأهمية الدور الذي تقوم به في المناطق السهبية، فهي تفرض علينا التساؤل الآتي : هل يرجع دورها الهزيل إلى قلة إمكانياتها وافتقارها إلى الوسائل المادية والبشرية اللازمة، أم إلى غياب التنظيم والمراقبة التقنية والمالية والدراسات المسبقة لما تقوم به؟ إن ما يلاحظه المواطن في الميدان هو حفر آبار في أماكن غير

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أردت التدخل أولاً في قطاع العدالة وبالضبط قضية رد الاعتبار إلى المحكوم عليهم بعد انقضاء مدة ما كما ينص عليه القانون، إذ يعاني مواطنون هذه الوضعية منذ أكثر من 18 سنة، أي قبل الحالة الأمنية التي نعيشها اليوم. فهم لا يستطيعون العمل ولا الحصول على سجل تجاري ولا على أي نشاط سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. فأين تطبيق القانون في حقهم، سيدي الوزير؟ وأين العدل الذي يعد أساس الملك؟ وماذا يفعل هؤلاء المواطنون المظلومون؟ كما أتطرق إلى قضية حراس السجون، التي أصبحت تزج الكثير، لأطلب من السيد الوزير أن يوضح لنا سبب طرد مجموعة منهم من مناصبهم دون سبب، وذلك حتى لا يقال: يرجع السبب إلى قضية الانتماءات كما ذكرنا بالأمس.

أما فيما يخص الجنسية الجزائرية، وطبقاً لما ينص عليه القانون الجزائري لا سيما مادته 9، فقد طلب عدد من المواطنين هذه الجنسية منذ مدة طويلة ولم يتحصلوا عليها على الرغم من أن أمهاتهم جزائريات. ويحمل الكثير منهم شهادات جامعية، وما يزالون ينتظرون استلام هذه الوثيقة إلى حد الآن ليتسنى لهم العمل في بلادهم.

فيما يتعلق بقطاع العمل والتكوين المهني، لقد تدخلنا مرات عديدة في موضوع التكوين المهني عموماً، السيد الوزير، وفي موضوع مركز التكوين المهني بمدينة قصر البخاري على وجه الخصوص، الذي حول من القطاع الصناعي إلى قطاعكم منذ مدة طويلة بعد الزيارة التي قام بها السيد كاتب الدولة للتكوين المهني.

وبعد المسألة الكتابية التي وجهتها إليكم في الشهر المنصرم والتي لم أتلق أي جواب عنها إلى حد الآن، أسألكم، سيدي الوزير: لماذا تأخر فتح هذا المركز؟ وماهي العوائق التي حالت دون فتحه، مع أنه يحتوي على كل الوسائل المادية والبيداغوجية ويستوعب أكثر من 900 متربص ويستطيع امتصاص عدد هائل من الشباب

وخريجي الثانويات والجامعات؟

أما عن قطاع الفلاحة، هذا القطاع الحيوي والإستراتيجي فأسألكم، سيدي الوزير، عن الفلاحين الذين هاجروا من مناطقهم الفلاحية وتركوا أراضيهم ومساكنهم هاربين إلى المدن خوفاً على أبنائهم وعلى ما بقي لهم من متاع. فما هو الحل لهؤلاء، حيث فيهم اليوم من يتكفف الناس ويسكن البيوت القصديرية؟ وعليه، إذا وجد حل لهم نود سماعه منكم، سيادة الوزير. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكراً. أحيل الكلمة إلى السيد جمال سهيلي.

السيد جمال سهيلي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعتبر الفلاحة في بلادنا عصب الحياة. ولعلنا محظوظون إذ وهبنا الله وطننا شاسعاً واسعاً يتوفر على كل شروط النهضة الفلاحية. لكننا، للأسف، في تبعية غذائية غريبة ولم نستخلص الدروس، إذ ما يزال ننتظر ما تجود به علينا أوروبا والولايات المتحدة من القمح والشعير والحبوب الجافة وحتى الحليب ومشتقاته.

تعتمد أغلبية الزراعة الجزائرية على المياه الباطنية وهذا خطأ كبير ويعتبر انتحاراً؛ لأن المخزون الجوفي في تناقص خطير وتذهب 90٪ من مياه الأمطار إلى البحر أو السبخة.

لذا، علينا أن نباشر سياسة واضحة في اتجاه بناء السدود والحواجز المائية مهما كلفتنا من ديون، لأنها مقبولة فننقذ شعباً بأكمله من التبعية الغذائية، وأن نشجع غرس النخيل والزيتون لما لذلك من مردود بالعملة الصعبة.

السن؟ وعليه، أقترح أن يتم التعويض عن طريق الصيدلي مثلما هو معمول به في بعض البلدان الأوروبية. فيدفع المؤمن إلى الصيدلي 20٪ من ثمن الدواء ويتحصل عليه ليقوم الصيدلي بالباقي فيما يخص 80٪. ويكون بذلك الصيدلي الوسيط بين المريض والصندوق.

هذا من جهة ومن جهة أخرى أشكر هذه الوزارة ومن خلالها الدولة الجزائرية، على ما تقدمه لمرضى الكلى المعنيين بحصص غسل الكلى والمصابين بالأمراض المزمنة، من إعانات وخاصة إعانة الصيدليات للمصابين بمرض مزمن وتوفير النقل عن طريق الخواص بأثمان باهظة لمرضى الكلى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد أحمد اسعاد.

السيد أحمد اسعاد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السادة النواب الساهرين معنا،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- أولا : قطاع العدالة: أتفق مع الكثير من الإخوة النواب على أن العدل إحدى الدعائم الأساسية التي تركز عليها الدولة. وإن كنت لا أريد أن أخوض كثيرا في الموضوع؛ إذ نصبت لجنة لهذا الغرض. ونتمنى بالمناسبة أن يكون عملها جادا ومسؤولا لا لإرضاء زيد وعمرو بل من أجل المصلحة العليا للشعب والدولة.

وسؤالي الموجه إليكم، سيدي الوزير، خاص بتنفيذ الأحكام القضائية: فإلى متى يبقى الشعب منتظرا تدابير ناجعة وفعالة لتنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكمنا باسمه؟

وأشير في هذا الصدد إلى قضية أحد سكان مدينة الأخضرية، وهو السيد بلخير سعيد، الذي تعرض لاعتداء أثر كثيرا في عائلته، وحكمت المحكمة لصالحه. لكن

هذا من جهة، ومن جهة أخرى على الدولة مسح ديون الفلاحين. أما الباقي فقد اتصلت شخصيا ببعض الفلاحين وسألتهم عن قضية هذه الديون فأجابوا بكل صراحة أنهم لم يستفيدوها بل استفادها تجار وإداريون في مؤسسات لا تمت بصلة إلى الفلاحة. لذا على هؤلاء الأشخاص الذين أخذوا الأموال أن يرجعوها إلى خزينة الدولة.

فيما يخص الصناعة وإعادة الهيكلة أذكر، سيدي الوزير، مثال شركتي "دايوو" و"هيونداي" اللتين ينص العقد المبرم معهما على تركيب السيارات وبيعها. لكن منذ أكثر من ثلاث أو أربع سنوات والبواخر تفرغ السيارات الجاهزة. فهل أصبحنا سوقا أسبوعية كأي سوق بلدية؟ أم أننا نخادع أنفسنا ونكذب عليها؟ أم سيكون الجواب دائما أن التركيب في الجزائر سيكون بعد خمسة أو ستة أشهر؟ وماذا عن مركب "تندال" بالمسيلة والسكنات التي ماتزال غير موزعة؟ وقد تدخلت في هذه القضية مرات عديدة ووعدت مني بإيجاد الحل لكن إلى حد الآن لا حياة لمن تنادي، سيادة الوزير.

أما فيما يخص قطاع التضامن الوطني، فعلى الوزارة أن تتكفل بالأشخاص المرميين في شوارع العاصمة خاصة، وأن تضع مشروعا خاصا بهم، حيث نجد عائلات بأكملها غطاؤها السماء وفراشها الأرض، وهي مناظر تعكر صفو وجه العاصمة التي تعتبر عاصمة الدولة الجزائرية أحببنا أم كرهنا. وعلى الوزارة أيضا توعية الشباب بعدم تعاطي المخدرات التي أصبحت تهدد المجتمع بأكمله، والتضامن مع الأسرة الريفية فما أحوجها إليه. وأين هي الوعود التي قدمت لولاية المسيلة؟

وعن الضمان الاجتماعي، السيد الوزير، هذا القطاع الحساس خاصة في السنوات الأخيرة بعد غلق المؤسسات وانتشار البطالة التي مست جل العائلات، أشير إلى الموضة المنتشرة التي تشترط على المؤمن في بعض الولايات تقديم ورقة إرشادات كل دواء وقسيماته. فهل هذا عمل جدي، خاصة بالنسبة إلى إنسان طاعن في

خسر أكثر من ذلك بكثير؟
2- متى يرى مشروع البيع بالتقسيط في فائدة الفلاحين
النور على أرض الواقع؟

- خامسا: قطاع الصناعة : أختتم حديثي بهذا القطاع،
وأكتفي بسؤال واحد خاص بمصنع المنظفات في سور
الغزلان بولاية البويرة. فهو يتمتع ظاهريا بصحة إنتاجية
جيدة ويصدر كميات كبيرة إلى الخارج، خاصة العراق.
لكن أخبار بيعه لشركة أمريكية زارت المصنع العام
الماضي أثرت كثيرا في الـ 800 عامل الموجودين به.
فإلى أين وصلت محادثاتكم، سيدي الوزير، مع الطرف
الأمريكي؟ وهل هذه الإشاعات صحيحة؟ أشكركم،
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد سليم
علوني.

السيد سليم علوني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
زملائي النواب،
السلام عليكم.

أود في الواقع التدخل باختصار في قطاع العدالة فأنقل
انشغالات بعض مواطني ولاية سطيف في هذا القطاع.

أبدأ بقضية التقسيم القضائي. حقيقة لقد بذلت جهود في
مستوى هذه الولاية وأحدثت فروع لمحاكم، وأخص بالذكر
بلديتي بني عزيز وعين أزال. لكن المشكل المطروح،
وهو انشغال المواطنين السيد الوزير، أن فرع المحكمة
ببلدية عين أزال -مثلا- يضم، حسب التقسيم، بعض
البلديات البعيدة عن مقر هذا الفرع بحوالي 60 أو 70
كلم. وأقصد بهذا بلدية أولاد تبان، التي يمر سكانها على
بلدية عين أولمان، التي توجد بها محكمة، ليتجهوا إلى
بلدية عين أزال، أي بزيادة عشرين (20) كلم. ونسجل
نفس المشكل في بلدية بابور التي وجه سكانها -حسبما
أظن- عريضة إلى السيد وزير العدل مطالبين بأن يبقوا

إلى حد الساعة ما يزال ينتظر تنفيذ الحكم رغم المراسلات
الكثيرة التي وجهها إلى وزاراتكم وإلى رئاسة الجمهورية
ملتتمسا تدخلها لتنفيذ هذا الحكم.

- ثانيا: قطاع العمل والحماية الاجتماعية : أختصر
كلامي فيما تشهده شوارع مدننا، الكبرى منها والصغرى،
من مظاهر التسول والتشرد والانحلال الخلقي. وأسأل،
سيدي الوزير: متى ترى مصالحكم وجوب دق ناقوس
الخطر لأخذ هذه الظواهر الغريبة عن مجتمعنا بعين
الاعتبار؟ ألا تكفي تدخلات النواب السنة الماضية وهذه
السنة على حد سواء؟ وهل سطرتم خطة عملية لمعالجة
هذه الآفات؟ أم هو الاستسلام والترقب حتى فوات الأوان؟
تبقى هذه الأسئلة مطروحة ولا تعفيكم أبدا من
المسؤولية.

- ثالثا: قطاع التضامن الوطني : أشكر بدوري الوزارة
على ما قدمته وعلى وفائها بعهدتها. لكننا نلاحظ على
أرض الواقع أن الكثير من الإعانات التي وعدت بها
السيدة الوزارة لم تصل إلى أصحابها على الرغم من
إرسال المبالغ المالية إلى الولايات. لهذا أقترح أن
تتكفل الوزارة مباشرة بإرسال الإعانات إلى مستحقيها
دون المرور بالولاية. ونتساءل بهذا الصدد : لماذا لا
يعين ممثلون عن وزارة التضامن في مستوى الولايات
على غرار الوزارات الأخرى؟

- رابعا : قطاع الفلاحة : يتفق الكل على أن الكلام عن
أن الفلاحة أولوية من أولويات الدولة في واد والواقع المر
الذي يعانيه الفلاحون في واد آخر. فكيف يمكن الكلام
عن الاستقلالية الغذائية والمردودية الفلاحية في حين
ما يزال مشكل العقار مطروحا بحددة ما دامت الديون تثقل
كاهل الفلاحين في غياب بنك فلاحي حقيقي يهتم
بالفلاحة فقط ومادام الفلاح يعاني نقص البذور ووسائل
العمل إلى آخره من المشاكل المتعددة؟ ونتساءل في هذا
الإطار:

1- على أي أساس حدد مبلغ 2800 دج كتعويض
للفلاحين المتضررين من الجفاف، علما أن الفلاح قد

لكن السؤال المطروح هو: ما الهدف من إعادة الهيكلة الأخيرة للمؤسسات الصناعية؟ وما هي النتائج المرجوة منها؟ حيث نعتقد أنه تم تضخيم نفقات تسيير الإدارة على حساب نفقات الاستثمار ومواصلة طرد العمال، إذن ما الفائدة من إعادة هيكلة الشركات القابضة في المدة الأخيرة، إذ أصبحت الوحدة الإنتاجية الواحدة تمول المديرية العامة (مديرية عامة لوحدة إنتاجية واحدة) والمجموعات الصناعية والشركات القابضة، التي تضم عددا من المؤسسات؟ وهذا يعني أن أرباح الوحدة الإنتاجية توزع على الوحدة الإنتاجية نفسها والمجموعات الصناعية والشركات القابضة. وعليه فالسؤال المطروح هو: هل سيبقى جزء من الأرباح لإعادة الاستثمار في الوحدة الإنتاجية أم لا؟ وهل للشركات القابضة دور في تحديد أساليب الإنتاج قصد الزيادة من المردودية والبحث عن أسواق جديدة لمنتوج الوحدات الصناعية؟ أم أنها تشكل عبئا على هذه الوحدات؟ وهل تؤدي حقيقة كل هذه الإجراءات إلى الفعالية الاقتصادية والزيادة في الإنتاج بتكلفة أقل، فيصبح هذا الإنتاج منافسا للمنتوج الأجنبي؟ أم هي عملية تحضير لبيع هذه المؤسسات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: بارك الله فيك. وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن تومي.

السيد عبد الرحمن تومي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

معالي السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله.

باديء ذي بدء، أقدم بعض الملاحظات على القطاع الفلاحي والتي أراها ضرورية. وفي الحقيقة، ما أنا إلا ناقل لانشغالات كثير من المواطنين العاملين في هذا القطاع.

تابعين لمحكمة بلدية عين الكبيرة لأنها أقرب إليهم من محكمة بلدية بني عزيز أو سرج الغول. وعليه، أتمنى أن يؤخذ هذا المشكل بعين الاعتبار.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تطرح، السيد الوزير، قضية تدخل -حسبما أعتقد فلست مختصا في القانون- في إطار الفصل في القضايا. وهي قضية مطروحة منذ أكتوبر 1997، وقد طرحناها على الوزير السابق لكن -للأسف الشديد- لم تجد الحل وعليه سأعيد اليوم طرحها.

لقد ظهرت هذه القضية في الانتخابات البلدية بين بعض مواطني بلدية عين أولمان ورئيس الدائرة. وتعلمون ما حدث في هذه الانتخابات من تزوير واستياء نوعا ما. فقد رفع رئيس الدائرة دعوى ضد مناضلين من حزب جبهة التحرير الوطني ولم يتم الفصل فيها إلى حد الآن. فبقي أمر هؤلاء المناضلين معلقا، حيث لا حق لهم في حيازة جواز السفر ولا الانخراط في أية جمعية. وهم لا يطلبون منكم المساعدة بل يطلبون أن تتم محاكمتهم لتحكم العدالة إما ببراءتهم أو بإدانتهم. أعتقد أن ملف هذه القضية مطروح على مستوى الوزارة. وبودنا أن نتخذ الإجراءات في هذا المجال.

أما فيما يخص قطاع الصناعة وإعادة الهيكلة، فأعتقد أن عملية إعادة الهيكلة تندرج في إطار سياسة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة.

ولقد كانت نتائج إعادة الهيكلة حسب معطيات الحكومة كما يأتي:

- حل ألف مؤسسة وتسريح 380 ألف عامل. وهو رقم زاد في نسبة البطالة التي قد تصل إلى 30٪،

- سمح إنقاذ قرابة ألف مؤسسة عمومية بالحفاظ على 400 ألف منصب شغل،

- ارتفاع عدد المؤسسات التي وزعت أرباحا من 285 مؤسسة إلى 376 مؤسسة، والرقم مرشح للارتفاع. وهي نتائج إيجابية بالطبع.

إرادتهم وتسلب حقوقهم. وهل يعلم السيد الوزير كم أتلّف من طن من الطماطم هذه السنة بسبب هذه الفوضى؟!.

6 - الاعتناء بالفلاحة الريفية وتطويرها بواسطة الري عند توافر الشروط. وعلى سبيل المثال، تترعب بلدية "بين الويدان" على مساحات فلاحية معتبرة وتتميز بإنتاج الخضراوات ذات الجودة العالية بالنسبة إلى ولايات عديدة، وهذا عندما توجد السماء بأمطار. ولكونها بلدية فقيرة لا دخل لها إلا إعانات الدولة، أهيب بمعالي الوزير إلى الاعتناء بفلاحتها بالتنسيق مع وزير التجهيز من أجل مدها بماء السقي من سد "القنيطرة" الذي لا يبعد عنها كثيرا.

وعموما ينبغي الاعتناء بالفلاحة الريفية في إطار مشروع التنمية الريفية. فما يزال في عالم الريف من لم يصله نور الكهرباء ومن لم توفر له طريق السيارات والمستوصف الصحي ولا حنفية الماء الصالح للشرب. بل ما يزال كثير من أبناء الريف لم يسعفهم الحظ للالتحاق بالمدرسة ناهيك عن بناته!!

فأين مساواة الجميع أمام القانون؟ وأين هي عدالة الأرض في توزيع ثروة الأمة والأخذ من أغنيائها لحساب فقرائها؟!.

سيدي وزير العمل والحماية الاجتماعية، أوجه إليكم سؤالين فقط وأريد عنهما إجابة بكل شفافية ووضوح.

1 - تشير بعض الإحصائيات إلى وجود مليوني مكفوف في الجزائر. فلا يهمني إن كان هذا الرقم صحيحا أو لا بقدر ما يهمني معرفة سبب عدم الزيادة في المنحة الشهرية التي يمنحون إياها والتي لا تتجاوز عشرة (10) دنانير في اليوم، أي لا تساوي حتى ثمن شرب فنجان

وبودي، قبل هذا، أن أشير إلى أن الجهود التي تبذلها الدولة في هذا القطاع تستحق التشجيع، خاصة في السنوات الأخيرة. لكن هذا لا يمنعنا من أن ننبه إلى خطورة فاتورة الغذاء وارتفاع نسبة التبعية، وتعرض السيادة الوطنية للاهتزاز إذا لم نسرع بكل جد وصدق في إصلاح قطاع الفلاحة، والحد من الفوضى والبيروقراطية اللتين ماتزالان تطبعان تسيير هذا القطاع. وعليه أنبه المسؤولين وأحثهم على العمل على توفير شروط الإقلاق التنموي، التي كانت متوفرة سنة 1962 غداة الاستقلال.

وأذكر:

1 - إشكالية عقود الملكية التي تعتبر، في نظري، من معوقات التنمية.

2 - إشكالية زحف الإسمنت على الأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية في كثير من الولايات، دون ذكرها فالكمل يعرفها، وكذا زحف رمال الصحراء.

3 - إشكالية التعاونيات الجماعية والمشاكل التي تتخبط فيها، من تجاوزات.

ويبقى السؤال المطروح هو: ما هي الجهة الوصية لحل النزاع القائم بين أعضاء التعاونية؟!.

4 - غياب الإشارة إلى البحث العلمي في مجال الفلاحة بالرغم من التبعية المفرطة التي تزيد عن ملياري دولار!!

5 - الاعتناء بالمحاصيل الفلاحية عند جنيها. فلا يعقل أن نطلب من الفلاح العمل والإنتاج ونشجعه على ذلك ثم نستغل عرق جبينه في نهاية المطاف، كما حدث هذه السنة بالنسبة إلى محاصيل الطماطم الصناعية في بلدية ابن عزوز بولاية سكيكدة. وهي تعتبر قطرة من بحر، حيث وجد منتجو الطماطم أنفسهم فريسة الصناعيين، سواء فيما تعلق بالسعر أو بمدة التسديد أو بقبول إنتاجهم عن طريق فلاحين آخرين فقط، لهم علاقة مشبوهة بأصحاب المصانع. لذلك أطلب، سيدي الوزير، بوضع حد لهذه المهازل التي تقتل في نفوس الفلاحين

كركم كبيراً عندما تسعفوني ببعض الدقائق بتوظيف سلطتكم.

سيدي الرئيس، في إطار مناقشة مشروع ميزانيتي التسيير والتجهيز لسنة 2000 يشرفني، بادئ ذي بدء، أن أبدي ملاحظة ظلت تشغلني إلى هذه اللحظة وستظل كذلك إلى أن يفتى فيها. فبالرغم من إلحاحنا في كل مناسبة ناقش فيها قانون المالية والميزانية على ضرورة إبراز العمليات في ميزانية التجهيز بالخصوص وتحديدها وتشخيصها حتى يتسنى لنا الوقوف على حصص الولايات من هذه الميزانية في كل قطاع، يقف المتفحص للميزانيات القطاعية على مبالغ إجمالية لأهداف عامة ومشاريع غير محددة بصفة دقيقة بالنسبة إلى الولايات ودون تشخيص.

وهو ما يضيف على هذه الميزانية طابع الغموض والإبهام من جهة، ومن جهة أخرى يدفع إلى الاعتقاد أن توزيع ميزانية التجهيز يبقى خاضعا للترغبات أو الذاتية. وكثيرا ما سمعنا أقرنا في أعمدة الصحف أن وزير قطاع ما منح ولاية ما مبلغا ماليا لإنجاز مشروع معين، ونحن نجهل طرق هذا التوزيع وكيفيته والوصول إليه. فهل تم، عن طريق لجنة أم بتدخل النواب أم عن طريق مؤسسة معينة؟ ويبقى التساؤل مطروحا.

سيدي الرئيس، نحن نواب ممثلو ناخبين يتساءلون - ونحن معهم - عن معايير التوزيع والاستفادة وعن الموقع الذي يتم فيه ذلك وعمن يتم معه ذلك.

فيما يخص قطاع الفلاحة، فإن هذا القطاع، كما يعلم الجميع، قطاع حيوي وركيزة أساسية في كل تنمية. وما يمكن إبدائه في هذا المقام هو الملاحظات الآتية:

لقد خطت ولاية بسكرة خطوات معتبرة في الحياة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح.

قهوة! والله إنه أمر عجيب! والأعجب من ذلك أنه لم يتم التفكير منذ سنة 1979 إلى حد اليوم في هذه الشريحة، خاصة وقد جارت التحولات الاقتصادية على نشاطها الاقتصادي السابق إن وجد.

2 - قبل أن أطرح السؤال الثاني، أقول: إنني أعلم أن الدولة قد بذلت جهدا كبيرا وما تزال تبذله في مجال حماية الطفولة بشكل عام والأطفال اللقطاء بشكل خاص.

واسمحوا لي إذا تكلمت عن هذه الظاهرة الخطيرة لأنها لم تبق من المحظورات بل تحولت إلى جدارية جميلة يتاجر بها عديمو الحياء والمتنصلون من الأخلاق والمتهافتون على شهواتهم. فإنها ظاهرة أثقلت كاهل ميزانية الدولة وخذشت حياء من بقي لهم الحياء.

ألا تعد ظاهرة الأطفال البراء، الذين يجهلون آباءهم وأمهاتهم، انتهاكا لحرمة القانون إذا كنا في دولة القانون؟! أليست انتهاكا صارخا لأصالتنا ومقدساتنا الإسلامية؟ وقد وجدنا قبل يومين فقط طفلا على قارعة الطريق قرب نفق الجامعة. فما ذنبه؟ وماذا تنتظرون منه أن يكون في المستقبل؟ هل نحوله إلى جيش انكشاري يعيش في الأرض فسادا؟ ألم تؤثر فيكم دموع أطفال أبرياء على شاشة التلفزيون الجزائري في حصة "وكل شيء ممكن"؟!

وعليه، سيدي الوزير، ما هي خطتكم للحد من هذه الظاهرة؟

أشكركم على حسن الانتباه والاستماع، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا. وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم منفوخ.

السيد بلقاسم منفوخ: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الرئيس، تدخلني طويل نوعا ما. وعليه يكون

ينتظر الفلاحون مساعدات وتشجيعات وتخفيض أو إلغاء الضرائب ومنحهم القروض.

قد يرميني البعض، عند الدفاع عن هذه الثروة، بالتحيز لكن الحقيقة غير ذلك. فما تعلمون وما لاتعلمون هو أن هذه الثروة تظل قيمة وطنية هامة يتعين على الدولة تصنيفها في فئة المنتجات الإستراتيجية حتى تستفيد آليا من دعم الدولة وبسط الحماية عليها.

وفي انتظار تحقيق ذلك، يتوجب من جهة أخرى التكفل بتوسيع المحيطات الفلاحية ومدّها بالطاقة الكهربائية، لأنها عماد السقي في المساحات الفلاحية، وحفر الآبار العميقة والمتوسطة لتوفير مياه السقي....

السيد رئيس الجلسة: أضيف لك دقيقة واحدة.

السيد بلقاسم منفوخ (يوصل): سيدي الرئيس، فيما يتعلق بالزراعة الجبلية، تتشكل الجهة الشمالية والشمالية الشرقية لولاية بسكرة من البلديات الآتية: جمورة، البرانس، الفنطرة، عين زعطوط، ومشونش والمزيرعة. وتتربع كلها على السفوح الأوراسية، وهي بلديات جبلية فقيرة يعتمد سكانها في معيشتهم على الزراعة الجبلية.

وأسجل في هذا المجال وجود مبادرة تتعلق بغرس شجر التين الشوكي. فالتساؤل المطروح على الوزارة المعنية هو: هل طبقت هذه العملية في إطار حماية التربة من الانجراف؟ أم أنها استثمار في أشجار مثمرة لها عائدات مفيدة؟ فتساؤلنا عن التين الشوكي الذي يغرس في هذه المناطق...

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد محمد تمار.

السيد محمد تمار: بسم الله الرحمن الرحيم.

وتعد المبالغ الممنوحة في السنوات السابقة قطرة من بحر لوفرة الأراضي وشساعتها ولوجود إرادة قوية لدى الفلاحين والشباب للاستصلاح وقوة الرغبة في توسيع المساحات المستصلحة. وما يعضد ذلك أن المساحة الموزعة على قلتها (1 هكتار لكل مستفيد) قد تم استصلاحها كليا في زراعة البيوت البلاستيكية وغرس النخيل، وتوّتي أغلبها ثمارها اليوم.

إن الأراضي الفلاحية في ولاية بسكرة مصنفة بالتجربة على أنها من أفضل الأراضي الفلاحية في غرس النخيل التي تعد ثمرورها من أجود أنواع التمور في العالم. وعلى هذا الأساس، ندعو إلى العمل على دعم الفلاحين في ولاية بسكرة - كأولوية - ماديا وتقنيا لتشجيعهم على مواصلة غرس النخيل. وتعلمون أن انتظار الثمار يستغرق عشر (10) سنوات بعد غرس النخلة.

ونكرر للمرة الألف أن التمور ثروة دائمة ومتجددة، يستهلك منها ما يستهلك محليا ويصدر الباقي إلى الخارج بعائدات من العملة الصعبة.

واعلموا، سيداتي، سادتي، أن سعر 5 كلغ من تمور "دقلة نور" حاليا يساوي سعر برميل واحد من البترول بالدولار. هذه حقيقة يمكن ذوي الاختصاص أن يعودوا إليها ليقوموا بالمقارنة وبالعملية الحسابية.

إن تشجيع هذا القطاع، في غياب منافسة العراق، الذي ينتج ثروة كبيرة، نتيجة الحصار قد يمكننا من الاستفادة من عائدات التصدير بالعملة الصعبة لنغتنى في النهاية ونستغني عن اللجوء إلى جيوب المواطنين بإحداث رسوم إضافية لتحقيق التوازنات المالية. بالإضافة إلى ذلك تساهم العناية بثروة النخيل وتشجيع الاستثمار فيها في الحد من البطالة ويوفران مناصب شغل دائمة وموسمية.

لقد تعرض المنتجون للتمور لكوارث طبيعية مناخية أدت إلى إتلاف المنتج، في السنتين الماضية والحالية، بما يزيد على نسبة 80٪ إن لم أقل على نسبة 100٪ ولذلك

حرفي للعملية طبقا للبرنامج الذي سطره مدير المشروع وبشهادته - والشهادة معي - فقد كان مشكل نقص كمية مياه السقي قائما وما يزال كذلك إلى اليوم، مما أدى إلى تلف المحاصيل. وهذا النقص - للأسف - كان متعمدا، لأن الأنابيب التي استعملت رديئة والدراسة التي تم على أساسها إنجاز شبكة السقي لم تكن في المستوى المطلوب ولم تخضع للتقنيات، وهذا أيضا صحيح بشهادة المختصين في هذا المجال، ولديّ الشهادات. أضف إلى ذلك أن الممرات المنجزة لم تعد صالحة بعد 4 أشهر فقط من الاستعمال، والإلغاء العمدي لتسوية التربة التي خصص لها مبلغ 12 مليون دينار، زيادة على أن الوعود المصرح بها أثناء منح الامتياز لم يوف بها. وعليه لا نريد أن تؤدي تجربة "خشيم الريح" إلى تثبيط همم فلاحين آخرين. لذا نرجو منكم التدخل العاجل لحل هذه المشاكل وكلنا ثقة، السيد الوزير، أنكم ستتخذون الإجراءات المناسبة.

وأنقل من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال. فقد تم حل المؤسسة الوطنية للصيد في أعالي البحار والمحيطات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-152 بوحداتها الاثنى عشرة (12) ومنها وحدة بوهارون بولاية تيبازة. وقد طلب عمالها الاستفادة من شراء مؤسستهم لكنهم لم يحصلوا على الإجابة إلى حد الآن؛ وهم يعيشون يوميا على أخبار التلاعب بمصير الوحدة. فهل من جواب؟ ومتى يتم إعداد قانون خاص بالصيادين؟.

وأنقل الآن إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني. أسجل بارتياح الزيادة في الاعتمادات المقترحة لهذه السنة مقارنة بالسنة الفارطة، خاصة وأن جل هذه الزيادة ستخصص للصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

وأشكر جزيل الشكر السيد الوزير والقائمين على هذا القطاع على الجهود المبذولة في مجال التشغيل خاصة في ولاية ورقلة. لكن أود أن ألفت انتباهكم إلى أنه رغم الجهود المبذولة من السلطات المحلية والمركزية في

سيدي الرئيس،
معالي الوزراء والوفود المرافقة لهم،
السيدات والسادة النواب،
أسرة الإعلام والصحافة،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

بعد شكري للجنة، رئيسا وأعضاء، أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي وزير الفلاحة والقائمين على هذا القطاع لما يبذلونه من جهود جبارة للنهوض بقطاع الفلاحة وإعادة بعثه من جديد.

أيها السادة، لا يخفى عليكم ما للنخلة من مكانة لدى فلاحي ولايات الجنوب. كيف لا وهي المورد الأساسي والوحيد للرزق لكثير من العائلات بل لجلها! ويكد الفلاح ويجد طيلة سنة كاملة وينتظر بفارغ الصبر موسم جني التمر داعيا الله عز وجل أن يكون المحصول وفيرا حتى يتمكن من استعادة نفقاته وأتعابه.

وكم تكون المعاناة كبيرة عندما يكون المحصول في غير المستوى المطلوب. وهذا للأسف ما حصل السنتين الأخيرتين. وأثني على كلام زميلي النائب السيد مزوزي الذي سبقني إلى الحديث عن ذلك. فقد اقترن ضعف مردود المحاصيل بسوء النوعية وذلك من جراء الحرارة الشديدة التي اجتاحت المنطقة هاتين السنتين.

لهذا ما يزال منتوج السنة الفارطة لدى بعض الفلاحين مكدسا إلى اليوم، ولم يتمكنوا من بيعه لرداءته.

وعليه نرجو منكم، معالي الوزير، التدخل العاجل لتعويض الفلاحين منتجي التمور على غرار ما قامت به الدولة فيما مضى من تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الطبيعية، كالجفاف والفيضانات وغير ذلك.

معالي الوزير، فيما يتعلق ببرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الذي استفادته منطقة "خشيم الريح" بولاية ورقلة، فرغم ما قام ويقوم به الفلاحون من تنفيذ

السيد عبد الرحمن منصور: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس،
السادة الوزراء ومساعدتهم،
زملائي النواب،
الإخوة الحضور من عمال المجلس،
مساء الخير.

لدي ملاحظة لا بد من تقديمها وهي أن الصحافيين
يحضرون صباحا ويقومون بتغطية الأشغال ليكتبوا بعد
ذلك أن المجلس فارغ. في حين نلاحظ غيابهم الآن.
فعلى من يخدم جريدته أن يلتزم، ومثلما لهم حق الكتابة
عنا فلنا الحق في الحديث عنهم.

فيما يخص قطاع العدل، أثنى على الطرح الذي قدمه
السيد سليم علوني بخصوص قضية بعض المناضلين
والتي لا يقوم بإثارتها حتى اليهود. فإن كان رئيس الدائرة
الذي طرحها قد تم عزله يبقى هؤلاء المواطنون على
حالهم. فلماذا يحدث لهم ذلك؟ إنها - في الحقيقة -
وصمة عار أن يحدث مثل هذا السلوك في بلد المليون
ونصف المليون شهيد. ومثلما كان الإرهاب في بلادنا
فريدا من نوعه في العالم فقد قمنا بوثام فريد من نوعه
وأتمنى أن يسود في دواليب الدولة وتختفي هذه
السلوكات.

أغلق القوس عند هذا الحد لكنني سأتابع هذه القضية
وسأنظم مهرجانا في "عين أولمان" بخصوصها وسأندد
بها.

أما فيما يتعلق بقطاع الصناعة، فمن المعروف أن الدولة
قد اهتمت في السابق بكل شيء، من الإبرة إلى الطائرة
والباخرة وغير ذلك، لكن يلاحظ في المدة الأخيرة هروب
الدولة وتخليها عن كل شيء. فإلى أين تؤدي بنا هذه
الطريقة؟

للإشارة نملك وحدات صناعية نموذجية. وفي الوقت الذي
يتكلم البعض عن استيراد السميد تتوفر على مطاحن بني

ميدان التشغيل ورغم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك
مؤخرا للحد من التصرفات غير المسؤولة التي لا تخضع
لأبي مقياس والرامية إلى جعل التشغيل عملية من
عمليات السمسة و "البزنسة"، مانزال نسجل تجاوزات
كبيرة في هذا الشأن. بل الأدهى والأمر أن بعض
المسؤولين أصبحوا يتخذون هذه الإجراءات الأخيرة حجة
وذريعة لتبرير تجاوزاتهم.

وعلى سبيل المثال فقد قدمت شركة وطنية بحاسي
مسعود عرض عمل بمائة (100) منصب شغل لبلدية
ورقلة. وتصوروا أنه عندما قدمت البلدية قائمة اسمية مع
287 ملفا من جميع الاختصاصات قبلت الشركة منها
ملفين ورفضت باقي الملفات بحجة أنها لا تستجيب
للشروط المطلوبة!! هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يخفى
عليكم، معالي الوزير، أن نسبة البطالة في أوساط شباب
ولايتنا قد بلغت 57,15٪. وإذا تم تسجيل من
1999/01/01 إلى نهاية شهر أكتوبر الماضي عدد
10.659 عاملا مشغلا بحاسي مسعود، فلم يمر من هذا
العدد الضخم سوى 1552 منصبا عن طريق المصلحة
العمومية للتشغيل. بل مر عدد كبير من 1552 عن طريق
الوسطاء الذين يتقاضون من الشركة مبلغ 4 ملايين عن
العامل ويمنحون هذا الأخير مبلغ 1.200.000، أي أنهم
يبتزون العمال! فإذا كان عدد البطالين القادرين على
العمل الآن يبلغ 22.280 شخصا وافترضنا أن معدل
التشغيل سيستمر بوتيرة 1552 منصبا في العام وأن
عدد البطالين سيبقى ثابتا طيلة هذه المدة، فإننا بعملية
قسمة بسيطة نجد أن الألف والخمسمائة والاثنتين
والخمسسين (1552) شخصا المتبقين في الأخير
سيحصلون على شغل بعد 14 سنة، أي أن الشاب الذي
يبلغ عمره حاليا 25 سنة سيحصل على شغل عندما يبلغ
سن 39. فكيف له أن يفكر في الزواج وفي بناء
مستقبله؟! وكيف ينجو من الانحراف؟ لذلك نرجو اتخاذ
التدابير اللازمة في هذا الشأن. ومع...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد تمار. وأحيل
الكلمة إلى السيد عبد الرحمن منصور.

ضمير ويحب الجزائر حقيقة يقوم بذلك بعد غروب الشمس بالتنقل إلى المساكن بدل الإشهار السياسي وغيره.

نفس الشيء أيضا يقال بخصوص افتتاح الموسم الدراسي، حيث أسجل أن افتتاح موسم السنة الماضية كان تقريبا افتتاح موسم الفقر والصدقة، وهذا للحديث الذي دار عن تقديم حافلتين أو ثلاث حافلات وما إلى ذلك، إلى درجة أن خجل فيها الأطفال من تسلم الأدوات. وعليه أرى من الأليق أن تسلم المساعدات لمدير المدرسة ليتكفل بتوزيعها بدل الصور المنقولة عن ذلك وتصوير بنات وأبناء الرجال وإظهار حالة فقرهم. لذا يجب أن تتولى وزارة التضامن هذا الأمر.

كما أشير إلى وجود الكثير من السماسرة في هذا الميدان. لقد سجل في الوثيقة التي قدمتها لنا الوزيرة - مشكورة - أن مكتب منظمة في بلدية ما قد استفاد مبلغ 30 مليونا بينما لو وجدت الرقابة لما تحصل عليه.

لكن يتلاعب المسؤولون بهذه الأمور ويشترون الضمائر بهذه الدنانير.

أما عن قطاع الفلاحة فنتكلم كثيرا عن الفلاحة الجبلية. وللعلم لقد عانى سكان هذه المناطق قبل الثورة وأثناءها وبعدها وحتى اليوم.

وقد تكلم الإخوة عن الصحراء وعن وضعيتها ونحن نؤيدهم. ومع أننا نقدر الظروف التي عاشتها بلادنا من حيث الوضع الأمني، فلقد فقد الريف صورته وكرامته تماما ولم يبق منه شيء. ومادام البعض يتمتع بكل شيء ولا يحمدون الله فلننتفت إلى سكان الريف إذن ولننقدهم على الأقل. فقد سجل البارحة اغتيال 19 شخصا في الشلف لأنهم بقوا في مناطقهم بالريف العميق.

وعليه أرى أن نراجع أنفسنا كذلك. وقد تطرق الزملاء إلى قضية توزيع المشاريع التي أصبح من يسبق...

هارون الموجودة في "القرارم" و"فرجيوة" وبالقرارم مخزون مكسد من الطحين نتيجة تلاعبات كانت جارية في المستوى المركزي ليتم استيراد الطحين في حين يبقى طحيننا مرميا فيها.

لكنني أشكر الإخوة النواب، خاصة في لجنة المالية، الذين انتبهوا إلى الأمر فرفعوا نسبة الرسوم. فتم تسويق طحين "القرارم" ولم يسرح العمال ولم يغلق المعمل أيضا.

وأقدم نفس الملاحظة عن معمل السميد في "فرجيوة" الذي ينتج أجود السميد على المستوى الوطني. فقد حقق هذا المعمل ربحا بلغ 73 مليارا في 9 أشهر، لكن يجري حديث عن بيع نقاط البيع لدفعهم إلى الخسارة. إنها خيانة عظمى لهذه البلاد! لماذا يتم بيعها مادامت تحقق أرباحا؟.

لن تباع فهذا ضرب للاقتصاد الوطني. فأن تباع مؤسسة غير قابلة للانتعاش بعد محاولة ذلك معها وتسريح عمالها فهذا مقبول. لكن هذه المطاحن تحقق أرباحا وعمالها مستعدون للعمل أكثر. وعليه، لا توجد رقابة. فنود أن نخرج من إطار الحديث في هذه القاعة إلى المتابعة في مستوى المؤسسات. ونرجو بهذا الشأن من السيد الوزير فتح تحقيق في هذا الموضوع لمعرفة أسبابه، خاصة وأن عدد العمال كبير.

أشير كذلك إلى وحدة الخبز بميلة التي تعاني المشاكل، وقد زارها السيد الوزير. فنتمنى منه أن يحاول إيجاد مخرج لها بالتنسيق مع أطراف أخرى من أجل انتعاشها، خاصة فيما يتعلق بالتربة التي تجلبها من الميلية والتي ارتفع سعرها كثيرا.

فيما يخص قطاع التضامن الوطني وفيما يتعلق بالمساعدات والإعانات المقدمة لضحايا الإرهاب، فإن تقديم مبلغ 7000 دج أو 8000 دج أمام المبلّ بحضور كاميرا التلفزيون سلوك مرفوض. فلقد مات هؤلاء الضحايا من أجل الجزائر. وعليه، أعتقد أن من لديه

ينتظره الفلاحون بشغف والذي كلف اللجنة المختصة أياما وشهورا من العمل فاستطاعت بفضل النواب استدعاء كل من يهيمه الأمر، من منظمات واتحاد للفلاحين، وحصلنا على مشروع مميز لكنه ذهب أدراج الرياح السياسية؟.

كما نلاحظ استعمال الأراضي الفلاحية لأغراض أخرى رغم صدور مرسوم يمنع ذلك. يحدد بعض المسؤولين، وخاصة منهم بعض رؤساء البلديات الذين لا يجدون ما يفعلونه، قطعا أرضية بالتواطؤ مع بعض مندوبي الفلاحة لاستعمالها في "البنسة والمعارف".

وبالإضافة إلى ذلك نسجل تقلص المساحات المسقية بسبب الجفاف وندرة المياه وتوجيه مياه السدود إلى الشرب. غير أن برامج محطات تصفية المياه يجب الإسراع في إنجازها لتوجيه المياه المستعملة إليها وتصفيتها مرة أخرى، كما هو الحال في ولاية برج بوعريريج، حيث توجه المياه إلى مصنع ثم تضيع سدى. فلو أنجزت محطة تصفية المياه التي أشرف عليها وزير التجهيز والمتعلقة أيضا بوزير الفلاحة لأعطت خيرا كثيرا.

كما أشير إلى أن كثرة إنشاء السدود وحفر الآبار قد أثرت في منسوب المياه.

أما فيما يخص قطاع العدالة، فيعد العدل كل شيء، كما يقال. فإذا تحقق العدل تحقق الوثام والسلم والأمان، لأن كثيرا من الأحداث والتصرفات نتجت عن الظلم، سواء أكان ظلم السلطة أم ظلم الغني للفقير أم المحسوبية والرشوة. وقد ساهم كل هذا في تدمير طبقة كبيرة من الشعب، فأصبحت لا تثق في سلطتها.

كما نلاحظ عدم توزيع المجالس والهيكل القضائية بصورة منظمة. فهل تعلم، يا وزير العدل، أن المواطن في برج بوعريريج عندما يرغب في استخراج شهادة السوابق العدلية ينتقل إلى مدينة سطيف في الوقت الذي أصبحت

السيد رئيس الجلسة: أضيف لك دقيقة واحدة تفضل.

السيد عبد الرحمن منصور (يوصل): شكرا. فيما يخص الفلاحة الصحراوية أوافق تماما على الدعم الفلاحي لهذه المناطق الصحراوية، حيث تمر أمامها ثروة البترول ليتم التمتع بها في المدن. فلنساعدنا على الأقل بخصوص ثروة تمور "دقلة نور" المشهورة دوليا. ولنبحث من خلال هذه العملية عن تشكيل وحدة وطنية. فالقضية إذن ليست قضية تضامن بل يجب أن تكون لدينا نظرة وطنية.

ومادام الإخوة الوزراء يتكلمون عن الولايات بصفة إجمالية عند تدخلهم، أود أن نتحدث نحن النواب عن كل الولايات أيضا لنعطي الآخرين المثال كذلك...

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة إلى السيد عبد الحكيم توهامي، فليتفضل.

السيد عبد الحكيم توهامي: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس الجلسة،

السادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله.

إنه لمن دواعي الغبطة أن نسهر الليالي من أجل مناقشة مشاريع تخص هذا المجتمع، الذي ما يزال ينتظر من الحكومات المتعاقبة أن تخرج به إلى شاطئ الأمان. لكننا نسجل في كل مرة اجتهادات الوزراء ويخيل إلينا أحيانا أنهم لا يتحكمون في قواعدهم. فيبذل الوزير جهودا عديدة لكن لا تتناسب النتائج في المستوى القاعدي وهذه الجهود.

أبدأ بقطاع الفلاحة، هذه الفلاحة التي ارتبطت بالمواطن الجزائري إبان ثورة التحرير فكان اعتماده عليها في اقتصاده.

ولأهمية هذا القطاع أسأل السيد وزير الفلاحة أو ممثليه: ما مصير المشروع المقدم للمجلس الشعبي الوطني والذي

السيد الصادق بوقطاية: شكرا.

سيدي الرئيس،
السادة معالي الوزراء، الإطارات المساعدة،

أود في البداية تسجيل ملاحظة بمرارة، سيدي الرئيس، فمن بين 300 نائب الذين يشكلون المجلس نسجل حضور حوالي 45 نائبا بينما تتذكرون، السيد الرئيس والزملاء الذين كانوا معنا في عهد الحزب الواحد في المجلس الذي كان يضم آنذاك 268 نائبا، أننا كنا نبقي حتى الساعة الواحدة وإن سجلت غيابات فلا يتغيب إلا عشرة (10) نواب.

وللأسف حتى السادة الوزراء غائبون، لكننا نشكر السيد وزير العدل الفاضل والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان على حضورهما.

سيدي الرئيس، عندما نتكلم عن القضايا المطروحة في بلادنا أشعر وكأن كل قطاع فيها مستقل عن هذه الدولة، سواء الفلاحة أو الصناعة أو التضامن أو التربية!.

سيدي الرئيس، معالي الوزراء، أتصور أن ينصب النقاش على هذه القطاعات في إطار إستراتيجية الدولة الجزائرية. وأسأل: ماذا نريد من الفلاحة؟ علما أن القائمين عليها يبذلون جهودا وهم مشكورون، كما أشكر الغائب الموجود بروما.

فهل نريد من الفلاحة أن يكون لها دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ أم نريد منها أن يملك كل مواطن 4 هكتارات؟ وحينما نجيب عن هذا التساؤل - كما تفضل به بعض الزملاء مثل السيدين الأخضرى وخذري وغيرهما - نكون قد وضعنا استراتيجية. وعلى السيد رئيس الجمهورية اتخاذ قرار سياسي شجاع بطرح ملف الفلاحة. فيطرح على المجلس الشعبي الوطني ونقوم بتكليف القرار السياسي وتحويله إلى قانون. وهذا ما ننتظره.

هذه الوثائق في متناول الجميع في بعض الولايات. وللعلم فقد تم تحويل فندق في مدينة البرج إلى مجلس قضائي ننتظر إتمام إنجازه بدعمه ماليا. ولحسن حظنا أن رئيس الجمهورية قد نصب لجنة إصلاح العدالة. فنتمنى أن تكون لجنة إصلاح لا لجنة إقصاء. فيكون القضاء تكويننا علميا وتربويا وتحسن حالتهم الاجتماعية حتى يتخلصوا من رشوة الغني وسلطة المسؤول. ويكون ذلك فعليا لا مجرد كلام.

وفيما يخص قطاع التضامن الوطني أشكر - مثل سائر النواب - وزيرة التضامن الوطني. لكن أرى بهذه المناسبة أن المبالغ التي أطلعنا عليها توجه - للأسف الشديد - إلى بعض الجمعيات التي لا تسمن ولا تغني من جوع، بينما تقوم جمعيات أخرى في ولايات معينة بأعمال خيرية تعادل ما تقوم به وزارة التضامن. لذا نطلب من الوزارة التنسيق مع هذه الجمعيات ليعم الخير الجميع.

أما فيما يتعلق بقطاع الصناعة وإعادة الهيكلة، فأظن أن السيد الوزير قد زار ولاية برج بوعريريج في الأسبوع الماضي وتفقد جانبا من عمل المؤسسات العامة أو الخاصة ولاحظ التنافس الموجود، كما لاحظ أن العمال إذا منحوا فرصة فيمكنهم عمل الكثير. لذلك نرجو منه تلبية طلباتهم التي عبروا عنها.

أقول لوزير العمل والحماية الاجتماعية: تحتوي ولاية برج بوعريريج على مدرسة للصم والبكم يقصدها شباب من جميع الولايات، فأرجو الاهتمام بها. كما تتوفر على دار كبيرة للمسنين لم تستعمل إلى حد الآن لأن العادات والتقاليد السائدة بهذه الولاية تحول دون ذهاب المسنين إليها. لذلك أرجو تحويلها إلى مؤسسات أخرى تعود بالفائدة على الولاية....

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد الصادق بوقطاية.

كما أطلب من السيدة الوزيرة بذل الجهود لتزويد المناطق النائية بحافلات نقل التلاميذ.

أيها الإخوة، إن معاناة البلاد كبيرة جدا فلا يحق لنا أن نستمر في تجزئة الأمور، حيث يتكلم كل واحد عن منطقته. من حقنا الحديث عن المنتخبين باعتبارنا نوابا، لكن بوضع استراتيجية للدولة في جميع الميادين وفي مختلف القطاعات للوصول إلى الهدف.

لقد تكلم إخواننا من الجنوب عن هذا الأخير، وهذا من حقهم. لكن لتبادل معهم ولينتقلوا إلى سوق أهراس ولننتقل نحن إلى الجنوب وليختاروا لنا أية ولاية! والله ماتزال ولاية سوق أهراس متخلفة حتى في بنيتها التحتية. صدقوني، لقد اصطحبت مدير التربية إلى مدرسة وقلت له: لو أغمضوا لك عينيك وطلبوا منك التعرف على المكان الذي توجد به لقلت إنني في نيامي أو في المالي أو في جزر الواق واق.

إن الجالس في قسم من هذه المدرسة يرى من خلال جداره القسم الآخر لتشققه، أما إذا سقطت الأمطار فكأننا خارج المدرسة. هذه معاناة شعبنا، لكن ظروف البلاد صعبة. لذلك لا بد من إيجاد تصور لوضع استراتيجية لقطاعات الفلاحة والصناعة والتعليم والتربية والبحث العلمي.

وعندما تحدثت البارحة عن صنع القنبلة الذرية لم أكن مازحا. بل يجب أن نستعد لنكون دولة كبيرة حسب الموقع الإستراتيجي والجغرافي والجيو سياسي والثروات والإمكانيات ولنكون دولة قوية عسكريا في الصناعة العسكرية بدل الاستمرار في الترقيع وطلب بعض السنتيمات كل سنة من أجل تحقيق التوازنات في الميزانية.

يجب البحث عن بدائل جديدة لتمويل ميزانية الدولة خارج قطاع المحروقات. وتعود بي الذاكرة في هذا الشأن إلى سنة 1973....

أما فيما يخص المديونية، فأنا ضد مسح مديونية البعض الذين تحصلوا على الأموال باسم الفلاحة فأنشأوا بها مقاولات وأحضروا العتاد الفلاحي وقاموا ببيعه في الميناء، لكن من تتكفل الدولة بمسح ديونهم هم الذين تحصلوا على الأموال واستثمروها في الفلاحة فعلا، لكن تسبب لهم الجفاف أو نقص الخبرة في خسائر. فالدولة مجبرة على تحمل مديونيتهم.

وعليه، نطالب الذين استفادوا الأموال وأنشأوا بها مصانع وأحضروا عتاد فراخات الدجاج والبيض وقاموا ببيعه وبناء المتاجر والفيلات، بتسديد الديون وفوائدها.

وفيما يتعلق بقطاع التضامن الوطني، فالسيدة الوزيرة غائبة ونتمنى لها التوفيق في مهامها. ولما كان مساعدها حاضرون أقول: يجب أن نتبين مفهوم التضامن الذي يعتبر ثقافة وحضارة بين أفراد المجتمع وليس توزيع كراس أو منح فرع للهلال الأحمر في ولاية ما يقتسمه البعض بينهم، وصدقوني فقد اقتسموا المؤونة التي أحضرت لتوزيعها على الفقراء.

إذن يجب إعادة النظر في مفهومنا للتضامن الذي يعتبر شيئا مهما .

وعندما أتحدث عن التضامن لا أريد الحديث عن ولايتي، لأنني أشعر أنني نائب وطني. فأريد التكلم عن الوطن في إطار استراتيجية الدولة. لكن صدقوني لو سقطت الأمطار الآن ببلديات: أولاد مؤمن وأولاد إدريس وعين الزانة والمراهنة والحدادة وويلان وتيفاش لأصبحت أفكر في كيفية التحاق الأطفال بمدارسهم بقطع مسافة 10 كلم في غياب الحافلات.

لذا يفترض أن توجه أموال التضامن الكثيرة إلى فك العزلة عن سكان الأرياف وإلى ترميم المدارس وتزويدها بالمازوت. وقد اقترحت تخفيض سعر المازوت لأن سكان البادية والريف وأنا منهم يستعملون المازوت للتدفئة في البرد القارس للشتاء .

المجلس الوطني قد صوت في قانون المالية لسنة 1999 على إجراء قد يكون تاريخيا، يتمثل في تكليف المستخدمين الخواص، تدريجيا، بدفع المنح العائلية عوض صندوق الضمان الاجتماعي.

فمن باب المتابعة، لقد كان من المفروض أن يشارك المستخدم الخاص بنسبة 25٪ هذه السنة. فهل تمت هذه العملية؟ وهل قيمتها الوزارة المعنية؟ وما هي نتائج هذا التقييم؟ وهل التزم المستخدمون الخواص بواجباتهم تجاه العمال؟.

نريد ردا على هذا، لأن الأمر مهم جدا. فهو يتعلق بمصلحة العمال.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تعيش مدرسة جهوية لصغار الصم والبكم بدائرة متليلي في ولاية غرداية وضعية مزرية. وللعلم كل الأطفال المسجلين بها من أسر فقيرة من ولايات الجنوب: الوادي وورقلة وغرداية وأدرار وغيرها. ولا يستطيع ذووهم المساهمة حتى في ميزانية هذه المدرسة. وتواجه مشكلا عويصا جدا من حيث الإطعام. فلا يعقل أن يتمكن مسؤولوها من إطعام هؤلاء الأطفال الصغار بمبلغ 29 دج للوجبة يوميا.

وعليه أرجو أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار ومراجعة هذا المبلغ ورفعته إلى 50 دج على الأقل.

كما أغتنم فرصة وجود ممثلي وزارة التضامن لأطلب منهم مد يد المساعدة لهذه المدرسة.

2 - قطاع الفلاحة:

أضم صوتي إلى صوت الإخوة الذين تطرقوا إلى الكارثة التي حلت بمنتجي التمور السنتين الماضية والحالية من جراء الحرارة المرتفعة التي شهدتها مناطق الجنوب.

ويجزني هذا إلى طرح مشكل أشمل يتعلق بخصوصيات الفلاحة الصحراوية.

السيد رئيس الجلسة: أضيف لك دقيقتين.

السيد الصادق بوقطاية (بواصل): إذن يستحيل ربط ميزانيتنا بالطاقة. فهذه الأخيرة بيد الدول الصناعية الكبرى وبيد الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى.

وأتذكر سنة 1973 بعد حرب أكتوبر عندما تضامنت الدول العربية ورفعت سعر البترول وأوقفت ضخه للغرب. فقال آنذاك "كيسنجر": "يجب إنشاء المنظمة الدولية للطاقة، والتحكم في الطاقة بالتكنولوجيا والسوق".

وحدث ذلك فعلا، فإن أراد الغرب تخفيض سعر البترول إلى 7 دولارات انخفض في أسبوع إلى ذلك وإن أراد رفعه إلى 50 دولارا ارتفع!

وعليه يجب البحث، كما قلت، عن بدائل تمويل جديدة. وتعتبر "دقلة نور" من أهم البدائل الجديدة. فهي ثروة استراتيجية تدخل في صناعة الأدوية والحلويات وفي عدة أشياء أخرى اقتصادية دولية متطورة. فيجب البحث لنا عن أسواق أوروبية وتشجيع الفلاحين. فهيا إلى الأمام، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوقطاية، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن بادة فليتفضل.

السيد مصطفى بن بادة: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة معالي الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يخص تدخلني قطاعين اثنين:

1 - قطاع العمل والحماية الاجتماعية: بودي تذكير السادة النواب والسيد الوزير الغائب - وعليه أطلب من ممثلي وزارة العمل الحاضرين تبليغه هذا الانشغال - بأن

سينصب تدخلي على قطاعات: الفلاحة، العدل، التضامن الوطني والعمل والحماية الاجتماعية.

فأبدأ بقطاع الفلاحة وأقول:

1 - حماية المناطق السهبية، التي تمتد من تيارت غربا إلى تبسة شرقا. فهي تعتبر موردا طبيعيا هاما لتغذية المواشي، كما هو معروف، وتوجد بها المراعي الطبيعية، لكنها عرضة للتقلص، وهذا من جراء الحراثة والحيازة. ومن الطبيعي أنه لا يمكن إجبار الفلاح الحائر على عدم حرثها، وحرثها يشكل كارثة للمراعي. فمتى يسن قانون خاص بهذه المناطق؟ ومن يحميها؟ أهي البلدية أم مديرية الغابات؟ وإذا كانت إدارة أخرى فنود أن يوضحها القانون، حتى تتحمل مسؤولية ذلك.

2 - التصحر الذي يهدد البلاد والعباد نتيجة زحف الرمال، والذي لا يقل أهمية عن القضية السابقة. فبحكم معرفتي لولايتي تبسة، فقد غطت الرمال حوالي 100 كلم منذ 10 سنوات، حيث كانت هذه الرمال في السابق، لمن يعرف المنطقة، لا تتعدى بلدية نقرين المتاخمة لولاية الوادي لكنها الآن ستصل إلى مدينة تبسة.

وهذا راجع إلى عدم الاهتمام آنذاك بهذه المنطقة، في الوقت الذي كانت الدولة غنية وباستطاعتها الحد من زحف الرمال بوسائل عديدة ومنها ما يعرف بتثبيت الكثبان الرملية.

فللجزائر تجربة في ذلك، ولها إطارات وتقنيون من العهود السابقة وحتى الآن قادرون على تثبيت هذه الرمال ومنع زحفها، بالإضافة إلى تجربة الشقيقة ليبيا التي أوقفت زحف الرمال فأضحت الصحراء خضراء. نود اعتماد مثل هذه المشاريع الكبرى التي نستطيع بها إيقاف الانجرافات وغيرها.

وعليه، تنذر هذه الولاية بخطر الزوابع الرملية التي أصبحت على مشارفها.

وبودي أن تنتبه إشارات وزارة الفلاحة إلى هذا الأمر، حيث لا يمكن بنفس التدابير التي تتخذ في الجزائر العاصمة وبنفس القوانين التي تسن، تسيير قطاع الفلاحة بنفس الشكل في كل المناطق. فلكل منطقته خصوصياتها. ومادام "بالمثال يتضح المقال"، لدي ملفات لمشاكل كثيرة قائمة بين فلاحي الجنوب - مثل فلاحي ولاية ورقلة مثلا - مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. فقد شارك الفلاحون في هذا الصندوق لكن عندما حلت بهم بعض الكوارث ذات الصلة بالعوامل الطبيعية الخاصة بهذه المنطقة، وهي الزوابع الرملية، وأتلفت منتوجاتهم، وقعوا في إشكال حيث رفض هذا الصندوق تعويضهم على أساس أن هذه الكوارث غير مصنفة ضمن قائمة الكوارث. وقيل لهم إنهم مؤمنون ضد العواصف الثلجية. أيعقل حدوث عواصف ثلجية في الصحراء وضد الفيضانات وهي نادرة الحدوث في الصحراء! هذا غير معقول. وعليه أرجو من السادة إطارات وزارة الفلاحة وممثليها الانتباه إلى ذلك إذا أردنا فعلا تطوير الفلاحة في هذه المناطق، خاصة أن الدولة تنظر الآن بنظرة استراتيجية إلى هذه المناطق. شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد مصطفى بن بادة، وأحيل الكلمة إلى آخر متدخل السيد عبد الله سعود.

السيد عبد الله سعود: بسم الله الرحمن الرحيم،
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السادة النواب،

السادة الصحفيين الذين بقوا معنا، وأشكرهم إن وجدوا،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طال بي الانتظار، فكنت آخر متدخل وأتمنى أن تصبروا على ما سأقول خاصة معالي الوزراء.

إجابة شافية من المصالح المعنية، وتدارك هذا الأمر، خاصة وأنه موقف وطني جزائري....

السيد رئيس الجلسة: شكرا... لقد طلبت دقيقة وأضفناها لك وانتهى الأمر، فرجاء... تفضل.

السيد الصادق بوڤطاية (يبيدي نقطة نظام):
شكرا سيدي الرئيس.

بعد إذن الإخوة، أرى من الأفضل أن يرد السادة الوزراء غدا صباحا بحضور السادة النواب، اللهم إلا إذا كانت لبعض الوزراء التزامات غدا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا على نقطة النظام. وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العدل ليجيب عن تساؤلات النواب، فليتفضل.

السيد وزير العدل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أتأسف، فقد وددت أيضا حضور التلفزيون وكل النواب لاسيما الذين طرحوا أسئلة وهم الآن غائبون. لكن تماشيا مع البرمجة، فأنا لدي التزامات وطنية أخرى. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني. السادة النواب. السادة الصحفيين.

يسرني أن أتقدم أمامكم للإجابة عن الانشغالات التي طرحتموها والخاصة بقطاع العدالة والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على الاهتمام الذي تولونه لهذا القطاع. وقد سجلت بكل ارتياح التوصيات التي أوردتها اللجنة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل الذين ساهموا في إثراء مشروع الميزانية لسنة 2000. وسأحاول فيما يأتي الإجابة عن الانشغالات المطروحة، ومنها على الخصوص:

فلنحاول الآن تدارك ما لم نقم به في السابق مع أن العالم أنجز آنذاك مشاريع تحد من هذه الظاهرة.

كما يفترض أن تكون الوزارة أنجزت دراسة وافية عن هذه الظاهرة. فنود إن وجدت - وأظن أن إطارات الوزارة على علم بذلك - أن تجسد في الواقع وهذا لأهميتها البالغة.

3 - الشريط الحدودي الشرقي: لقد تكلمنا مرات عديدة عن قضية الحدود في المستوى الوطني، سواء الشرقية منها أو الغربية أو الجنوبية. وتعني المعاناة التي سأتطرق إليها الشريط الحدودي لكل القطر الجزائري، لكنني سأتحدث عن الشريط الشرقي لأنني عاينت مثل هذه المشاكل وبودي أن يأخذ المعنيون ما سأقوله في هذا الموضوع بعين الاعتبار.

فللعلم، يمنع حراس الحدود مربي المواشي من الإقامة بالحدود على بعد من 3 إلى 10 كلم، وهذا، حسب رأيهم، لمنع التهريب.

لكن، السادة النواب، السادة الوزراء، يحمل كل مرب للماشية بطاقة يحصى فيها عدد الماشية، وتودع منها نسخة لدى البلدية وأخرى لدى الجمارك. وعليه لا يمكن المربي الساكن بالحدود تهريب المواشي لأن الإحصائيات قائمة وبها يمكن التحكم في التهريب.

فلماذا إذن ترحيل هؤلاء المواطنين؟...

السيد رئيس الجلسة: أضيف لك دقيقة.

السيد عبد الله سعور (يوصل): أقوم بمقارنة بسيطة، وليس لي السادة النواب. لقد قام جيراننا التونسيون الأشقاء بإحضار مواطنيهم إلى الحدود وتوفير السكن وتعبيد الطرق لهم ومنحهم قروضا لشراء الماشية وتربيتها في الحدود بالضبط، بينما نقوم نحن بالعكس. فلا أدرك سبب ذلك وأشك في هذا الأمر وأتساءل عن السبب. وأود

فيما يخص النقائص المسجلة في تسيير الجهات القضائية، فقد كان للإجراءات المتخذة بغرض توضيح العلاقة بين الإدارة المركزية والجهات القضائية أثر إيجابي لدى القضاة الذين استرجعوا روح المبادرة. وهذا رغم النقائص التي تلاحظ في مستوى تسيير الجهات القضائية والمتمثلة في:

- تأخر وتيرة إنجاز المشاريع بسبب الصعوبات المالية،
- صعوبة تسيير الموارد البشرية بسبب المركزية المفرطة،
- سوء توزيع القضاة وموظفي القطاع في المستوى الإقليمي.

ومن أجل إيجاد الحلول المناسبة لهذه النقائص، تم إنشاء لجنتين لوضع المعايير الموضوعية لتقييم الجهات القضائية والقضاة.

فيما يتعلق بتحديد الأولويات في مجال الإصلاح القانوني، فتعتمد منهجيتنا على تكييف التشريع المعمول به مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتوجهات الجديدة في مجال إصلاح العدالة. فأعطيت حماية الحقوق والحريات الفردية الأولوية عن طريق مراجعة قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية، لاسيما إعادة النظر في مدة الحبس الاحتياطي. أما على الصعيد الدولي، فنحن بصدد وضع استراتيجية في ميدان التعاون القانوني والقضائي، تتمثل في تبني التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، حسب طبيعة مجال التعاون.

ذلكم هو، باختصار، تقييم قطاع العدالة وآفاقه بالإضافة إلى التكفل بالنتائج التي سوف تتوصل إليها اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة.

* الهياكل القضائية: تجسيدا لمبدأ تقريب العدالة من المواطن، تعمل وزارة العدل على الفتح التدريجي للمحاكم والمجالس القضائية المنشأة بموجب قانون 1997 المتعلق بالتقسيم القضائي، والبالغ عددها:

وضعية قطاع العدالة: فمنذ تولينا مهامنا على رأس وزارة العدل وبعد معاينة الوضعية العامة، أعدنا تقريرا شاملا يتضمن تقييما للقطاع وتشخيصا له مع اقتراح بعض الحلول للمشاكل التي اعتبرناها ذات أولوية ومنها:

- 1 - توضيح العلاقة بين الإدارة المركزية ورؤساء المجالس القضائية،
- 2 - تحسين أساليب تسيير الإدارة المركزية وتطويرها،
- 3 - إبراز النقائص الموجودة في تسيير الجهات القضائية،
- 4 - تحديد الأولويات للشروع في إصلاح المنظومة القانونية.

فيما يخص توضيح العلاقة برؤساء الجهات القضائية، التي تميزت باضطرابات على غرار ما عرفته باقي مؤسسات الدولة خلال المرحلة الصعبة التي مرت بها البلاد، فقد قمنا بإعادة النظر وإلغاء كل التعليمات والمناشير التي كانت تركز علاقة التبعية بين الإدارة المركزية والهيئات القضائية.

أما فيما يتعلق بتحسين أساليب تسيير الإدارة المركزية وتطويرها، فقد قمنا بإدخال فعالية وعقلانية أكثر على تنظيم الأعباء وتقسيمها.

وقد اتخذت في هذا الإطار تدابير عديدة تتمثل أهمها فيما يأتي:

- رفع الحواجز بالنسبة إلى سير المصالح، لجعلها متفتحة أكثر بعضها على البعض،
- وضع نظام جديد لتبادل المعلومات على المستويين الأفقي والعمودي،
- تحسيس المسؤولين في مستوى الإدارة المركزية بمسؤولياتهم مع حصر تدخلهم في إطار الاحترام الصارم للقوانين والأنظمة المعمول بها،
- إعادة النظر في تسيير الموارد البشرية، مع الاستعمال الأنجع للوسائل المتاحة وتحسين العلاقة مع المحيط.

لنا دراستها لإيجاد طريقة لإعادة النظر في هذا التكوين حتى يصبح ذا طابع مهني محض.

د - التكوين بالخارج: من أجل تعميق المدارك القانونية للقضاة ومعارفهم، لاسيما في المجال الاقتصادي، فقد ضبطت وزارة العدل في السنوات الأخيرة برنامجا للتكوين في الخارج وشرعت في تجسيده ميدانيا عبر مراحل يتم ضبطها حسب الإمكانيات المتوفرة. غير أنه لوحظ مع الأسف أن القضاة المترشحين لهذا النوع من التكوين لا يحسنون - في بعض الأحيان - لغة التكوين للبلد المضيف.

و - تكوين موظفي العدالة: إلى جانب التكوين المستمر للقضاة السالف الذكر، تسعى وزارة العدل إلى تكوين موظفي أمانات الضبط وإعادة التربية وباقي الأسلاك المشتركة داخل الجهات التي يعملون بها، أو عن طريق إعادة التأهيل.

* الخطأ القضائي: يتكفل بهذه المسألة حاليا قانون الإجراءات الجزائية من خلال أحكام المادتين 531 مكرر و 531 مكرر 1، التي تسمح للبريء ولذوي الحقوق بالحصول على التعويضات عن الضرر المعنوي والمادي الذي تسبب فيه حكم الإدانة وتكون جملة المصاريف المتعلقة بالدعوى على عاتق الدولة.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل لجنة من الخبراء لإعداد مشروع قانون يتعلق بالخطأ القضائي في حالة البراءة للمحكوم عليه أو في حالة انتفاء وجه الدعوى بعد الحبس الاحتياطي، وهذا طبقا لأحكام المادة 49 من الدستور التي تنص صراحة على مبدأ التعويض في حالة الخطأ القضائي.

* ارتفاع الاعتمادات الموجهة إلى المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة التربية: يفسر هذا الارتفاع أساسا بتخصيص الاعتمادات الموجهة إلى موظفي الإدارة المركزية، علما أن هذه المديرية العامة لم تستفد أي

- 17 مجلسا قضائيا لم تنصب كلها.
- 44 محكمة، تم تنصيب 14 محكمة منها إلى يومنا هذا.

بينما تعمل ثمان (08) منها فروعاً ولم يتم تنصيبها محاكم بسبب نقص الوسائل المادية والبشرية.

أما الباقي (أي 22 محكمة) فلم يتم تنصيبها بسبب الضغوط المالية وعدم وجود المقرات.

بالإضافة إلى ذلك سوف يتم، بقدر الإمكان، تنصيب المحاكم الإدارية المنصوص عليها في المرسوم رقم 98 - 356 المؤرخ في 14-01-1998 المحدد لكيفيات تطبيق القانون المتعلق بالمحاكم الإدارية والبالغ عددها 31 محكمة.

* التكوين: نظرا إلى أهمية جهاز العدالة بصفته حاميا للحقوق والحريات، تسعى وزارة العدل إلى رفع الكفاءة المهنية للقضاة وتطويرها وذلك بإدراج البرامج التكوينية، القاعدية منها والمتخصصة، وذلك في الداخل والخارج حسب الأشكال الآتية:

أ - التكوين القاعدي المستمر: الذي تنظمه جميع الجهات القضائية محليا وفق برنامج يتم إعداده وضبطه في بداية كل سنة. ويسمح للقضاة بالاحتكاك فيما بينهم لتبادل خبراتهم وإثراء معلوماتهم المهنية.

ب - اللقاءات الدراسية والتكوينية: التي كثيرا ما تنظم على شكل ندوات ولقاءات جهوية مع مختلف قطاعات الدولة، والتي كثيرا ما تسمح بتنسيق العمل والتوقف عند مفاهيم قانونية عديدة. وقد أعطت هذه الملتقيات ثمارها في العديد من المرات. كما يتجسد ذلك في المشاركة في الندوات الدولية.

ج - التكوين المتخصص: تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن وزارة العدل قد سبق لها إبرام اتفاقيات مع وزارة التعليم العالي غير أننا أوقفنا هذا الإجراء، حتى تتسنى

الجهود لتدارك النقص الموجود، سواء في جانب التجهيزات أو في جانب التكوين.

وقد سطرنا في هذا الإطار برنامجا طموحا لتجهيز الإدارة المركزية والجهات القضائية بأجهزة الإعلام الآلي تكون قاعدة لوضع منظومة وطنية للمعلوماتية، خاصة بقطاع العدالة.

كما سعيينا من جهة أخرى إلى تعميم تكوين موظفي القطاع في هذا المجال.

* الحبس الاحتياطي: ترمي قواعد قانون الإجراءات الجزائية، أساسا، إلى الموازنة بين الحريات الفردية وحق المجتمع في توقيع العقوبة على مرتكب الجريمة. ونحن ندرك أن مسألة الحبس الاحتياطي تشكل نقطة حساسة في تحقيق هذه المعادلة. لذلك أوليناها عناية خاصة وانطلقنا في معالجتها من جانب الممارسة القضائية وذلك بتحسيس القضاة بالطابع الاستثنائي لهذا الإجراء مع حثهم على اللجوء إلى الرقابة القضائية ومختلف التدابير التي تتيحها.

كما وقفنا على الجوانب القانونية البحتة للموضوع وشكلنا لجنة من الخبراء ضمت أساتذة جامعيين وقضاة ومحامين عكفوا على دراسة المسألة وتقديموا بجملة من الاقتراحات نحن الآن بصدد صياغتها قبل عرضها على الهيئة التشريعية.

* المتابعات الجزائية المتخذة ضد مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية: لقد أثارت المتابعات الجزائية التي تمت ضد بعض مسيري المؤسسات العمومية الاقتصادية جدلا كبيرا. ومن جانبنا نعتبر هذا الموضوع وجها من أوجه إصلاح العدالة، يجب أن يعالج بكل موضوعية. لذلك بادرننا بتشكيل لجنة من الخبراء، كما قلت، الذين درسوا الموضوع من جوانبه التاريخية والنظرية والتطبيقية وانتهوا إلى أن الإشكالات المطروحة مرتبطة إلى حد بعيد بالنصوص القانونية المتعلقة

منصب مالي جديد منذ إنشائها سنة 1998.

إن رصيد هذه الاعتمادات موجه إلى تمكين هذه الهيئة من تنصيب هياكلها الجديدة والتكفل الأمثل بالقطاع.

* تنفيذ الأحكام: يعتبر تنفيذ الأحكام القضائية النهائية المقياس الحقيقي لمصادقية العدالة وفعاليتها، ومن شأنه أن يكرس الحقوق المقضي فيها ميدانيا. وهو التزام دستوري يقع على عاتق أجهزة الدولة المختصة التي تقوم به في كل وقت وفي كل مكان وفي جميع الظروف. إلا أن تنفيذ الأحكام القضائية قد يصطدم في بعض الأحيان بمانع اجتماعي وإنساني، كما هو الحال بالنسبة إلى الطرد من السكنات. كما أن بعض الالتزامات لا يمكن تنفيذها جبرا، كما هو الحال فيما يخص إلزام الزوجة بالرجوع إلى منزل الزوجية. وذلك أنه في حالة رفض المدين تنفيذ التزام بعمل أو خالف التزاما بالامتناع عن عمل، فلا يمكن تنفيذ ذلك جبرا. ويمكن صاحب المصلحة في هذه الحالة وطبقا لأحكام المادة 340 من قانون الإجراءات المدنية أن يلجأ إلى المحكمة للمطالبة بالتعويضات أو التهديدات المالية. فلا يمكن، تطبيقا لذلك، إلزام مؤسسة بإرجاع العامل إلى منصب عمله، إذ لا توجد وسيلة إكراه قانونية لإجبار أرباب العمل على القيام بتنفيذ هذه الأحكام.

أما في مجال تنفيذ القرارات الإدارية فلا يجيز التشريع استعمال وسائل التنفيذ الجبري ضد الإدارات، التي يقع عليها واجب تنفيذ هذه القرارات والأحكام القضائية.

نستخلص مما سبق ذكره أن تنفيذ القرارات والأحكام الإدارية كثيرا ما يخرج عن نطاق السلطة القضائية ويستوجب حتما المساهمة الفعالة للقطاعات الأخرى التابعة للدولة.

* المعلوماتية: تعتبر المعلوماتية من بين المجالات التي سجل فيها قطاع العدالة تأخرا معتبرا. وقد أصبح الأمر الآن بمثابة التحدي الحقيقي الذي يستدعي مضاعفة

مواصلة الجهود المسطرة، منذ تولينا هذه المسؤولية، في إطار برنامج الوزارة للتكفل بهذا القطاع.

* رد الاعتبار: تنظم هذه القضية أحكام قانون الإجراءات الجزائية، لاسيما المواد 677 وما يليها، إذ يوجد نوعان من رد الاعتبار:

1 - رد الاعتبار بقوة القانون: وذلك حسب الشروط والآجال التي حددتها المادة 677 بالتفصيل بالنسبة إلى الجنح والجنايات.

2 - رد الاعتبار القضائي: ويكون بطلب من المحكوم عليه أو من ذويه في حالة الوفاة، وذلك بعد مرور مدة ثلاث سنوات في حالة الجنح وخمس سنوات في حالة الجنايات.

أما في حالة العقوبات التبعية أو العقوبات التكميلية فلا يمكن أن تتجاوز خمس سنوات في حالة الجنح، طبقا للمادة 14 من قانون العقوبات.

أما في حالة الجنايات فتتبع عادة الأصل.

* الأجور: شخصا نظرتي إلى هذه المسألة ليست قطاعية بل شمولية. فلنم الأولوية؟ أهى للمدرس أم للطبيب أم للمهندس الفلاحي أم للأستاذ الجامعي؟ وعليه لابد من نظرة شمولية في هذه المسألة.

* الضغوطات على القضاة: لقد تكلمت عليها بإلغاء التعليمات. وأتحدى جميع النواب في وجود أي ضغط من الضغوط من الوزير أو إدارات وزارة العدل على مستوى الـ 31 مجلسا وفي جميع المحاكم.

* القانون الأساسي للقضاء: سألني أحد الزملاء عن مصير هذا القانون فأقول: إنه في مستوى مجلس الأمة. فقد ناقشناه في اللجنة القانونية وفي الجلسة العامة، وبقى التصويت عليه. وقد قدمت - شخصا - نفس الملاحظات التي قدمتها أمامكم في شهر يناير أو فبراير.

بالمسؤولية الجزائية للمسيرين العموميين، لاسيما تلك الواردة في قانون العقوبات والتي لا تساير التطور الذي عرفه التشريع الاقتصادي.

وفي هذا الإطار فإننا بصدد صياغة مشروع تعديل قانون العقوبات الذي يأخذ بعين الاعتبار الوضع القانوني الجديد للمؤسسة العمومية الاقتصادية. كما يرمي إلى تحديد نطاق الخطأ الذي قد يعرض المسير العمومي للمتابعة الجزائية.

* ارتفاع عدد المساجين: تعمل وزارة العدل دوما على توفير الظروف اللائقة للحفاظ على صحة المساجين ونظافتهم وكرامتهم، وهو ما أسميته "الثلاثية"، وتفادي المظاهر السلبية للعقوبة السالبة للحرية ومحاربة ظاهرة الاكتظاظ بالمؤسسات وذلك عن طريق ما يأتي:

- تعتبر ظاهرة الاكتظاظ نسبية ولم تصل إلى حد الخطورة،

- يتم العمل على إيجاد التوازن بين مختلف المؤسسات عن طريق التحويلات المختلفة،

- فتح مؤسسات جديدة وتنشيط المشاريع الجاري إنجازها لرفع طاقة الاستيعاب،

- عمليات الترميم والتوسيع التي تمس مختلف المؤسسات،

- تحسين ظروف الاحتباس عن طريق توفير شروط الصحة والنظافة والتغطية الصحية.

صلاحيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة:

تعلمون أن اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة قد كلفت بوضع تصور شامل لإصلاح العدالة. وهي مبادرة فخامة رئيس الجمهورية. فلا ينحصر عملها في إصلاح المرفق القضائي بل يتعداه إلى المحيط الاجتماعي ككل. فهو عمل ذو بعد حضاري يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع الجزائري وتطلعاته المشروعة. ونحن ننتظر نتائج أعمال اللجنة بتفاؤل. غير أن ذلك لا يثينا عن

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير.

بودي أن أذكر الإخوة ببرنامج الغد لكي نكون على بينة.

القطاعات المبرمجة غدا إن شاء الله هي: المجاهدين، التعليم العالي والبحث العلمي، التربية الوطنية والاتصال والثقافة.

وسنستمع صباحا، في الساعة التاسعة والنصف، إلى الوزراء الذين كانت قطاعاتهم محل دراسة اليوم.

وللعلم، فقد كان عدد التدخلات 89 تدخلا، استمعنا إلى 70 تدخلا وسحب 18 تدخلا بينما قدم ثلاثة إخوة اقتراحات مكتوبة.

ويبلغ عدد تدخلات الغد إن شاء الله 90 تدخلا.

شكرا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثامنة

والدقيقة الخمسين مساء.

السيد خذري، فيما يخص قصر العدالة فهو مقفل وأتمنى شخصيا تدشينه أو تفقده كمواطن ومتابعة هذه العملية.

* التقسيم القضائي: أنا شخصيا لست راض عن هذا التقسيم - كما يقول السيد رئيس الجمهورية - ثلاث مرات، دون أن أريد إرضاء هؤلاء النواب أو أولئك.

لقد شاهدت ببلدية، حجم سكانها 55 ألف نسمة، وجود فرع بينما تتوفر بلدية أخرى، تبعد عنها بحوالي 20 كلم وحجم سكانها 20 ألف نسمة، على محكمة حجمها يناسب منطقة كالجزائر العاصمة التي تواجه مشكلا.

وعليه لا بد من معايير وضوابط لفتح فرع أو محكمة، مثل حجم السكان وعدد الملفات المطروحة خلال ثلاث أو أربع أو خمس سنوات.

وللعلم تعمل لجنة في هذا الشأن وسترون عملها إن شاء الله.

أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق)